

النَّغَارَاتُ السُّيُتِيَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ

فِي أَوَاخِرِ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ



حول

التَغْيَرَاتُ الْبَيْئِيَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ

في أواخر العصر الحديث

مع ترجيحات مستقبلية

(تحليل جغرافي طبيعي)

دكتور طه محمد جاد

مقدم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
شارع محمد سعيد - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« اهـءاء »

الى الباءئين والقراء المصريين والعرب ٠٠
الى أسائئتي

« مقدمة »

يلاحظ فى العقود الأخيرة بوجه خاص أن هناك تفاعلا بين السياسة ، والاعلام أيضا ، وبين كثير من البحوث والدراسات • فالسياسة والاعلام مما يساهم مساهمة فعالة فى توجيه كثير منها، كما أن كثيرا من البحوث والدراسات تؤثر فى السياسة والاعلام. ويتضح هذا جليا فى مظاهر شتى ، وقد ورد ما يوضح شيئا عن ذلك فى المرجع رقم ٢ (أبو العز) الوارد بقائمة المراجع ، كما يتضح فى الندوات والمؤتمرات والصحافة وغيرها •

وبالإضافة الى ذلك فقد توجه البحوث والدراسات أيضا لأغراض تجارية تروج لها الشركات الكبرى ، وخاصة فى الولايات المتحدة وأوربا • وقد تقوم بعض هذه الدراسات والبحوث على أسس علمية ، الا أن بعض نتائج البحوث والدراسات قد يغالى فيها أو تتضمن بعض المزايدات لتحقيق أهداف اقتصادية أو غيرها •

وعلى ذلك فإن الباحث المحايد قد تعن له بعض أوجه المزايدة أو المغالاة فيما تتضمنه هذه البحوث والدراسات • وعلى الباحث المحايد فى هذه الحالة أن يكون حريصا فى بحثه ، ويعتمد على تحليل علمى دقيق ما أمكن للخروج بنتائج علمية أكثر قربا الى الواقع ، ومما يحتمل مستقبلا اذا كانت هناك ضرورة لاجراء بعض الترجيحات أو الاسقاطات المستقبلية •

وفيما يتعلق بمصطلح العصر الحديث (الهولوسين) بالمفهوم الجيولوجى والجغرافى الطبيعى (وخاضة الجيمرفلوجى)،

فهو يختلف عن مفهومه فى علم التاريخ • ذلك أن مفهوم العصر الحديث فى الجيولوجيا والجغرافية الطبيعية يعنى تلك الفترة التى بدأت منذ حوالى عشرة آلاف سنة أو أقل من ذلك بقليل ، فيما تشير إليه بعض الأدلة • أما فى التاريخ البشرى فالعصر الحديث بدأ فقط منذ نحو ثلاثة قرون فقط فيما يرى الغربيون ومعظم المؤرخين بوجه عام •

ولعله من المهم أن نشير هنا الى أنه لا يستطيع أى باحث أن يدعى أنه يمكنه أن يعطى صورة دقيقة عن ترجيحات المستقبل البعيد أو حتى المنظور • ذلك أن هناك متغيرات عديدة تستجد وتتداخل بحيث تقلل من دقة التوقعات ويزداد الأمر صعوبة إذا كنا بصدد اعطاء ترجيحات أو إسقاطات عن المستقبل البعيد •

وتتضح هذه الحقيقة جيدا فى تفاوت الآراء الواردة بهذا البحث ، تلك التى تتعلق بالعقد الذى بدأ وفيما يختص بالقرن المقبل • فضلا عن المتغيرات العديدة والمتداخلة التى تستجد ، فإن الطول الزمنى للمتغيرات البيئية الطبيعية (الفزيوايكولوجية) ليس متفق عليه تماما بين الباحثين ، مما يجعل من الصعب عمل إسقاطات مستقبلية دقيقة • وتتضح بعض أوجه هذا التفاوت فى ثنايا البحث ، وفى الملخص بصورة موجزة •

ألا أن البيانات والحقائق الفلكية بحسب أحدث الدراسات بالإضافة الى بعض الأدلة التاريخية ، ترجح احتمال اقترابنا من نهاية العصر الحديث بالمفهوم الجيولوجى والجيومرفولوجى (الهولوسين) • كما نرجح أن أقصى تفاوت بين الأحوال الراهنة من حيث الجوانب المناخية ومنسوب سطح البحر بوجه خاص

سيكون بعد عدة آلاف من السنين (ربما بعد ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ سنة أو نحو ذلك) .

كذلك يرجح هذا البحث أن التغيرات فى منسوب سطح البحر وأحوال الحرارة ستكون ضئيلة جدا فى العقد الذى بدأ ، وفى القرن أو القرون المقبلة . ولهذا فيستبعد أن يطفى البحر على مساحات أو مدن ساحلية كما يتوقع البعض ذلك أن التغير المرجح ربما يكون فى حدود عدة سنتيمترات ، إذا كان هناك أى تغير .

كما يرجح هذا البحث ازدياد الحاجة الى الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة . وهذه حقيقة تبدو مؤكدة مع زيادة السكان بصفة خاصة ، والحاجة الى مزيد من المياه للتوسع الزراعى والمدنى . وتتصل بهذه النقطة مسائل أخرى جغرافية ، وسياسية ، وغيرها .

ومن الطبيعى فى ضوء بعض الاعتبارات التى ذكرت فى هذا البحث أن تزداد نسبة التلويث pollution بصورة محلية على الأقل ، مع احتمال كبير لحدوث بعض التوازن السريع نسبيا فى الغلافين الغازى والمائى لبضعة متغيرات أشرنا الى بعضها .

وبالرغم من أن البعض يربطون بين التلوث الغازى ووجود « ثقب » الأوزون فوق منطقة القطب الجنوبى ، فإن الباحث يرى تفسيراً آخر للمخلل فى نسبة الأوزون فوق تلك المنطقة ، وكذلك فوق منطقة القطب الشمالى .

وقد رجع الكاتب فى هذا البحث الى عدد كبير من أحدث

المراجع والمصادر التى تخدم الموضوع • ويتضح هذا فى قائمة
المراجع الواردة فى نهاية الكتاب •

ويود الكاتب أن يسجل شكره الى الأستاذ الدكتور محمد
صفى الدين أبو العز رئيس معهد الدراسات والبحوث العربية ،
الذى قدم له بعض المساعدات وخاصة اثناء جمع المادة العلمية •
كما يشكر الدكتور عبد العزيز عبد اللطيف يوسف الأستاذ المساعد
بآداب عين شمس ، على ما تفضل به من توفير صورة من بعض
بحوث ندوة التغيرات المناخية ، التى عقدت بالقاهرة فى ديسمبر
١٩٨٩ •

ويأمل الكاتب أن يكون فى هذا البحث جديدا يضاف الى
المكتبة العربية فى هذا الموضوع الحيوى ، الذى لا يهم الجغرافيين
وحدهم ، وانما يهم أيضا معظم الباحثين ، والقراء بصفة عامة •

وفقنا الله لما فيه خير الوطن والعلم ٢

القاهرة ، فبراير ١٩٩٠

دكتور طه محمد جاد

الفصل الأول

تمهيدى

اولا - علم البيئة Ecology وعلم الجغرافية :

علم البيئة أو « الايكولوجيا » كما كان يسمى عادة قبل الثمانينات ، هو العلم الذى يهتم بوجه خاص بالعلاقات بين الكائنات الحية وبيئاتها الحيوية . وقد ظهرت تسمية هذا الفرع من العلوم فى أواخر القرن الماضى . وكانت دراساته حتى الثمانينات تقريبا تهتم ببحوث تفصيلية تتعلق بالكائنات الحية فى بيئاتها الحيوية ، كدراسة النباتات الطبيعية بأصنافها المختلفة ، والحيوانات بأصنافها المختلفة ، والطيور والأسماك ، والحشرات . الخ . هذا مع ظهور بعض الاهتمامات التى ركزت على الجانب الاجتماعى أو البشرى تحت ما يسمى بالايكولوجيا البشرية : Human Ecology أو التى ركزت على النبات تحت ما يسمى بالايكولوجيا النباتية : Plant Ecology الخ .

ومن الطبيعى أن يكون هناك بعض التداخل بين الايكولوجيا بهذا المفهوم التقليدى وبين الجغرافية . ويتمثل هذا التداخل لافى التعرض لبعض الموضوعات المشتركة فقط ، وانما أيضا فى النتائج التى يقدمها الايكولوجيون من جهة والجغرافيون من جهة ثانية للقراء والمخططين وغيرهم . ومن أهم فروع الجغرافية التى تتصل اتصالا قويا بالايكولوجيا بمفهومها الأقدم ، ما يعرف بالجغرافية الحيوية Biogeography (التى تركز على الجوانب الحيوية

الطبيعية ، وخاصة الغطاء النباتى والحيوانى وما يتصل بهما كالترية والناخ ، والمياه .. الخ) .

وفيما يتعلق بعلاقة علم البيئة (الايكولوجيا) بمفهومها التقليدى قبل عقد أو عقدين بالانسان ، فكانت ضعيفة الى حد ما ، نظرا لاهتمام علوم أخرى بالانسان فضلا عن الجغرافية . فهناك علم الاجتماع بوجه خاص ، وعلوم أخرى اقتصادية وسياسية وغيرها مما يهتم بالانسان بدرجة ما من الوجة الايكولوجية حتى بالمفهوم التقليدى . أما بالمفهوم الحديث لعلم البيئة ، فقد أصبح كثير جدا من العلوم ذات أهمية فى الدراسات الايكولوجية بالمفهوم الواسع الحديث .

وهكذا يتضح أنه منذ عقد أو عقدين ، أخذ بعض الايكولوجيين يوسعون مجال علم الايكولوجيا التقليدى، بحيث أخذ يضم فى محتواه كثيرا مما يهتم به بعض الجغرافيين من متغيرات وأنماط بيئية متوسطة وكبيرة المقياس . ثم أصبح علم البيئة فى العقد الأخير ، وخاصة فى السنوات الأخيرة ذا مفهوم يكاد يضم كل المتغيرات والنظم البيئية بمختلف مقاييسها . وأصبح يتصل بكل العلوم والدراسات تقريبا ، بما فى ذلك الجغرافية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتاريخ .. الخ ، فضلا عن صلته الأساسية بعلوم أدق أخرى كعلوم الاحياء، والحيوان، والنبات ، والكيمياء .. الخ . ويضاف الى ذلك صلته بالعلوم التى توفر وسائل وطرق البحث كالرياضيات والاحصاء والاستشعار من بعد وغيرها . وهكذا نرى أن المفهوم الجديد لعلم الايكولوجيا قد اتسع جدا ولم يعد يقتصر على الدراسات التفصيلية التقليدية على النحو الذى سبقت اليه الإشارة .

أما علم الجغرافية ، فهو فى أحد تعريفاته الهامة ، ذلك العلم الذى يهتم بدراسة علاقة الانسان بالبيئة ، كما يعرف أحيانا بأنه علم العلاقات المكانية . والتعريف الأول واضح ويبين أن هناك بحثا للعلاقة المتبادلة بين المتغيرات البشرية والمتغيرات الطبيعية . أما التعريف الثانى فهو يعنى بحث جميع العلاقات التى تحدث فى المكان أو الأماكن وما فيها من متغيرات أخرى لا شك أهمها ما يتعلق بالانسان . ومهما تعددت تعريفات علم الجغرافية فكلها توضح أن دراسة العلاقة بين الانسان والبيئة هى أحد الاهتمامات الرئيسية فى كثير من الدراسات الجغرافية . وليست هذه خاصية حديثة للجغرافية ، بل ترجع الى قرون عديدة مضت ، وإن كانت قد اتضحت بصورة أكبر فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ألا أنه مما ينبغى ذكره فى هذا السياق ، أن بعض فروع أو دراسات الجغرافية قد لا تهتم اهتماما مباشرا بالانسان . ويرجع هذا لأسباب عديدة ، من بينها صعوبة التحليل العلمى بالتفصيل مع الربط فى نفس الوقت بين المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية ، وخاصة أن هناك إمكانيات محدودة لنشر الدراسات والبحوث فى عدد محدود من الصفحات . ومن ناحية أخرى فإن تعدد وسائل وطرق البحث فى الجغرافية الطبيعية لا يساعد على إنجاز الدراسة فى وقت قصير ، وخاصة إذا أردنا الربط بين المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية . وكثير مما قيل عن هذا النوع من الدراسات الطبيعية التى لا تتضمن ربطا مباشرا وموسعا بالانسان ، يمكن قوله عن بعض الدراسات الجغرافية البشرية التى لا تهتم بالتفصيل بربط المتغيرات البشرية بالمتغيرات الطبيعية .

ولعله من المفيد فى هذه المناسبة ، أن نوضح ثلاث نقاط هامة،

تتصل بالتمييز بين الجغرافية وعلم البيئة (الايكولوجيا) ، حتى بمفهومه الذى اتضح فى السنوات الأخيرة •

النقطة الأولى هى أن الدراسات الجغرافية البيئية تهتم عادة اهتماما خاصا - شأنها شأن بقية الدراسات الجغرافية - بالتوزيع المكانى بمستوياته المختلفة المعروفة بصورة أوضح مما هو الحال بالنسبة لعلم البيئة (الايكولوجيا) • ويرجع هذا لأسباب عديدة فى مقدمتها سبق الجغرافيين فى استعمال الخرائط بمختلف أنواعها، كما أنهم سرعان ما يكتسبون درية على استعمال وسائل البحث المتعلقة بالأماكن كالصور الجوية وصور الاستشعار من بعد • ويضاف الى هذا بطبيعة الحال أن الجغرافيين منذ تاريخ مبكر يهتمون بالتوزيع المكانى وبالمواقع لدرجة أن الجغرافية وسفت فى بعض التعريفات الأقدم بأنها علم الأماكن •

النقطة الثانية هى أن الدراسات الجغرافية البيئية لا تهتم كثيرا بالدراسات الميكروسكوبية أو شديدة التفصيل كالتى ركزت عليها الايكولوجيا معظم الوقت ، ولا زالت تهتم بها حتى بمفهومها فى العقد الأخير • فالدراسات الجغرافية تهتم بالظواهرات والمساحات المتوسطة والكبيرة كالمحافظات والأقاليم المتوسطة والكبيرة ، والدول ، والقارات ، فضلا عن اهتمامها بالعالم ككل •

النقطة الثالثة هى أن الجغرافى يهتم اهتماما خاصا بدراسات متكاملة عن التغيرات الجغرافية العديدة التى تتفاعل فى المكان ومعها • فالدراسات (وحيدة الموضوع) القليلة التأثير والتأثر نسبيا فى علاقتها مع التغيرات الأخرى وخاصة من وجهة النظر البشرية تأتى فى المرتبة الثانية عند الجغرافيين المهتمين بدراسة العلاقات

البيئية • وعادة ما تكون المعالجة الجغرافية كما هو الحال مثلا فى دراسة الأقاليم متعددة الموضوعات متداخلة التأثير والتأثر •

وفى ضوء ما تقدم فلعله يصح القول أن اتساع مفهوم علم البيئة (الايكولوجيا) على نحو ما أصبح عليه فى العقد الأخير قد يؤدى الى مأزق فى المستقبل القريب • هذا المأزق لا يتمثل فقط فى تداخل واسع النطاق مع كثير من العلوم تداخلا شديدا ، وانما يتمثل كذلك فى اتساع مجاله جدا بالصورة التى لا تساعد على استمرار وصفه بعلم ، بل يصبح من المناسب بدرجة أكبر أن يسمى بمجموعة الدراسات أو العلوم البيئية • وتلافيا لكثير من المشكلات لعله من المفيد أن يتم شىء من التنسيق بين المراكز أو الجهات التى تركز على الدراسات والبحوث البيئية بصورة مباشرة •

ثانيا - نشاط الدراسات البيئية منذ الستينات :

كما سبق التلميح ، ترجع الدراسات البيئية بمفهومها الجغرافى لقرون عديدة مضت ، وبالمفهوم الايكولوجى لنحو قرن من الزمان • ولكن حدث نشاط كبير فى العقود الثلاثة الأخيرة فى الدراسات البيئية لدى الجغرافيين والايكولوجيين ، وكذلك الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم •

فقد نشطت دراسات التخطيط البيئى فى الستينات ، وخاصة فى ضوء الدراسات التى أبرزت مشكلة التضخم السكانى ، والتضخم المدنى ، والدراسات التى أخذت تركز على التلوث Pollution • ثم توالى فى السبعينات دراسات عديدة عن التصحر بمشاكله المختلفة ، أثناء وبعد الحفاف الذى مرت به بعض الدول الافريقية ، ودراسات عديدة عن ابعاد • وراكب ذلك

ازدياد الاهتمام بدراسات الطاقة والتلوث على وجه الخصوص •
ثم ازداد الاهتمام بصورة أوضح فى الثمانينات بتلك المشكلات
البيئية وخاصة مشكلة الغذاء ، وعجز الموارد المائية وسبل تنميتها ،
ودراسات التلوث وسبل الحد منه • وأخيرا ازداد التركيز بصورة
أوضح من ذى قبل على الدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية •

ولعله من المفيد فى هذه المناسبة أن نشير الى أن ازدياد
الاهتمام بمشكلة معينة أو عدة مشكلات لا يتوقف فقط على الاتضاح
الحقيقى لهذه المشكلات أو حدوثها بالفعل ، وإنما يرجع هذا أيضا
لأسباب سياسية وسيكولوجية وإعلامية وتجارية الخ ، مما يوجه
الباحثين الى الاهتمام بمشكلة أو مشكلات معينة بصورة قد يكون
مغالى فيها الى حد ما • ونشير لتوضيح ذلك على سبيل المثال الى
ما أوضحه أبو العز (١) ، من أن الاهتمام بدراسة التقلبات
المناخية يرجع الى أواسط السبعينات وكان لسبب أو أسباب سياسية
فى المقام الأول • كذلك فإن الاهتمام العالمى والمحلى بمؤتمر القاهرة
الذى عقد فى ديسمبر ١٩٨٩ ، لاستعراض بحوث التغيرات المناخية،
وخاصة ما كان يتصل منها بالمستقبل ، يعتبر امتدادا لذلك الاهتمام
الذى برز منذ نحو عقد ونصف فى الولايات المتحدة ، لأسباب
بعضها سياسية • وكما سيتضح فى هذا البحث تشير كثير من
الأدلة الى أن بعض نتائج دراسات هذا المؤتمر يمكن وصفها بأنها
غير دقيقة ، أو مبالغ فيها الى حد ما •

ثالثا - طبيعة ومحتوى هذا البحث :

يعتبر هذا البحث فى الجغرافية الطبيعية أساسا • ولكنه ذا

وجهة تطبيقية بحكم صلتها المباشرة ببعض المشكلات التي تهم الإنسان ، كما هو واضح من عناوين موضوعاته ، وكثير من تفصيلاتها .

ويزيد من الصفة التطبيقية وضوحا ، انه يلقي بعض الأضواء بمنظور مستقبلي على المشكلات والتغيرات التي تشير الأدلة الى ترجيح حدوثها .

ويعتمد الفصل الثاني من هذا البحث بصفة رئيسية على بعض الحقائق الرئيسية والبيانات المؤكدة ، وعلى بعض المعلومات الجيومرفولوجية والجيولوجية والمناخية والمائية المختلفة ، كعلاقة الماء باليابس ، والفترات الجليدية وما بين الجليدية وخصائص كل منها ، وخاصة في الزمن الرابع . كما يعتمد على بعض القياسات التي سجلتها بعض القياسات الخاصة بالمد والجزر لتحديد تغير مستوى سطح البحر ، هذا بالإضافة الى بعض الحقائق والبيانات المائية والمناخية التفصيلية والعامة . الخ . هذا مع تحليل منطقي بقدر الامكان يتضمن الاهتمام أيضا بالمقياسين المكاني والزمني لتوزيع العناصر البيئية موضع الدراسة . والهدف الرئيسي في ذلك هو تقييم علمي لبعض النتائج التي توصلت اليها أحدث الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . وهناك هدف آخر هو محاولة توضيح بعض الاحتمالات المرجحة في المستقبل المنظور والبعيد من وجهة نظر الباحث .

كما يتضمن الفصل الثاني اضافات أخرى حول التغيرات « الفزيوايكولوجية » . من بين هذه الاضافات مناقشة موسعة نسبيا لبعض الاعتبارات الأخرى ، التي تلقى مزيدا من الضوء على

احتمالات التغير فى المستقبل المنظور والمستقبل البعيد • وقد انصبت المناقشة هنا على تأثير ثانى اكسيد الكربون و « الصوبة » ، وطمسول الحقبات الجليدية والدفيئة ، ثم بعض احتمالات التغير الحرارى مستقبلا •

• وقد تضمن الفصل الثانى أيضا مناقشة موجزة حول ظاهرة فتحة أو ثقب الأوزون التى سجلت فوق القطب الجنوبى ، وما يرجحه الباحث من وجود فتحة مشابهة فوق منطقة القطب الشمالى رغم عدم اجراء البحوث اللازمة لذلك بواسطة القياس الفعلى لنسبة تركيز الأوزون هناك • كما يتضمن الموضوع تفسيراً خاصاً لوجود هاتين الفتحتين على أسس لا تتصل بالتلويث ، وإنما تتعلق بدوران الأرض حول محورها • كما يتضمن هذا الموضوع اشارات الى الخطوط العامة للتلويث فى العالم ، وفى بعض مناطق مع بعض الترجيحات المستقبلية المحتملة •

وينصب التحليل فى الموضوع الأخير من الفصل الثانى على أحوال التلويث pollution • ويتضح من خلال ذلك أهم العوامل التى ستظل فعالة فى زيادة التلويث • ثم هناك محاولة لمعالجة أهم مظاهر التلويث المرتبط بتلك العوامل • هذا ، مع بعض الاشارات الى بعض التوزيعات الجغرافية العامة التقريبية •

أما الفصل الثالث فيقوم على بعض الحقائق الأساسية التى تتلخص فى عجز الموارد المائية العذبة اللازمة لمواجهة التزايد السكانى ، وما ينتج عن هذه الزيادة من ضرورة توفير الغذاء اللازم اعتماداً على التوسع الزراعى بصفة خاصة • ويوضح هذا الفصل أن أهمية الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، ستطرد

وضوحاً في التسعينات وما يليها . ويتضمن هذا الموضوع بعض الأمثلة للمشكلات المتعلقة باستغلال الموارد العذبة ، وخاصة الأنهار الدولية كالنيل والفرات ، وإشارات أخرى ذات توزيعات محلية أو إقليمية أو عالمية .

وقد أعطيت ثلاثة عناوين تحت هذا الفصل . يتعلق العنوان الأول بالعوامل الرئيسية التي يراها الباحث وراء أطراد أهمية الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، في المستقبل المنظور والمستقبل البعيد . أما العنوان الثاني فيتعلق بالعوامل المساعدة التي يلوح للباحث أنها تساهم في ازدياد أهمية الموارد المائية والاهتمام بها . وتتعلق هذه العوامل المساعدة بجوانب سيكولوجية وسياسية بوجه خاص . بعد ذلك هناك عنوان يختص ببعض الإشارات الإضافية . من بين هذه الإشارات ما يختص بتوضيح بعض ما يتعلق بازدياد أهمية الموارد المائية في الوطن العربي . هذا ، مع توضيح بعض الجوانب الخاصة بضبط واستغلال مياه الأنهار ، ومياه الجريان الطارئ (السيول) . ثم هناك مناقشات ثانوية أخرى .

رابعاً - بعض المصطلحات والمراجع :

سبق توضيح مفهوم مصطلح (إيكولوجيا) في سياق الكلام عن علم البيئة وعلم الجغرافية . وهنا ، نعرض لثلاثة مصطلحات أخرى تهم هذا البحث ، وهذه المصطلحات هي : المصطلح الذي سيرد أحياناً في البحث وهو مصطلح (طبيعي إيكولوجي) ، أو (فزيوايكولوجي) ، ثم مصطلح (تلويث) الذي يقترحه الباحث

كبديل أفضل نسبيا من مصطلح (تلوث) وكلاهما بالانجليزية مقابل لكلمة pollution واخيرا مصطلح (متغير) variable .

وقدما يتعلق بالمصطلح الأول ، وهو مصطلح (طبيعى ايكولوجى) فيلوح انه يمكن استعمال مصطلح (فزيوايكولوجى) أو (طبيعى بيئى) الا ان المصطلح الأول يشكل كلمة واحدة وان كانت مركبة . ومن ناحية أخرى ، فان كلمة بيئة بالعربية ، وكذلك كلمة (ايكولوجيا) المعربة ليست مخددة المفهوم جدا بالمقدر الذى أصبحت عليه كلمة ecology بالانجليزية . وهكذا فلا مانع لدى الباحث من استعمال أى من المصطلحين ليشمل تلك المتغيرات الطبيعية ذات التأثير الهام فى الجوانب الحيوية ، وخاصة الأحوال البشرية بمعناها الواسع . فمثلا تقلبات المناخ هى متغير أو متغيرات فزيوايكولوجية ، وكذلك تقدم الجليد أو تراجعها ، وكذلك تغيرات مستوى سطح البحر هى متغير أو متغيرات من هذه الفئة ، كما ان عجز الموارد المائية العذبة مثلا متغير فزيوايكولوجى ، وهكذا .

أما لفظ (تلويث) الذى يرى الباحث انه أفضل الى حد ما من لفظ (تلوث) فلعله من المستحسن استعماله لأن هذه العملية أو العمليات ترجع الى قاعل أو (قواعل) واضحة أهمها الانسان وذلك بما يقوم به من نشاطات عديدة كثير منها يخل بتوازن البيئة . كذلك هناك نشاطات تقوم بها الكائنات الحية الأخرى بعضها يخل الى حد ما بهذا التوازن ، وان كانت فى مجملها اقل خطورة من مساهمة الانسان فى الاخلال بهذا التوازن . وخاصة فيما يتعلق بالعقود الأخيرة . وهكذا فالفاعل الرئيسى أو (القواعل) واضحة أو معروفة الى حد كبير . . وهكذا يصح القول ان الانسان يلوث البيئة تلويثا شديدا ، وان الحيوانات الحفارة وبعض الحشرات قد

تدمر التربة تدميرا شديدا ، وإن بعض الكائنات الدقيقة تقوم ببعض العمليات المخلة بالتوازن اخلالا كبيرا ٠٠ الخ ٠

وينصب الاهتمام فى الحد من العمليات المخلة بالتوازن على ما يقوم به الانسان وبعض الكائنات من تلويث أو تخريب للبيئة ٠ فنحن اذن بصدد مكافحة عمليات تلويث معروفة الفاعل أو (الفواعل) ٠

وقياسا على معيار آخر هو الفاظ استقرت بدرجة اكبر فى اللغة العلمية ، يقال مثلا عملية تمعدن mineralization فى حالة الكلام عن العمليات الطبيعية - الكيماوية ، التى تتغير بها المركبات - دون تدخل الانسان - الى معدن أو معادن معينة ٠ أما اذا تدخل الانسان - فى العمل أو المصنع مثلا - فمن الأصوب أن تستعمل كلمة معدنة (ايضا mineralization) ٠ لفظ آخر هو: (تشقق) ، كتشقق التربة - تشقق جدار ٠٠ الخ ، فيفهم منه حدوث العملية ذاتيا أو طبيعيا دون تدخل الانسان أو الكائنات الحية الأخرى : وإذا قلنا تشقيق التربة أو تشقيق الزجاج ، فيفهم من ذلك تدخل فاعل محدد هو الانسان غالبا ٠ وإذا قلنا (تولد) الطاقة النووية فى الشمس فيكون أفضل مما لو قلنا (توليد) الطاقة النووية فيها ، لأنها ليست بفعل الانسان أو فاعل آخر محدد ٠

خلاصة القول حول كلمة (تلوث) انها كلمة يفهم انها فعل أو تغير ذاتي أو طبعي ، بينما كلمة (تلويث) فيفهم منها انها معروفة الفاعل أو (الفواعل) ٠ ولما كانت معظم العمليات المخلة بالتوازن ، على النحو الذى لتضح ابان العقود الأخيرة ، هى عمليات معروفة الفاعل أو (الفواعل) فلعله من المستحسن على

ضوء ما سبق أن تستعمل كلمة (تلويث) بدلا من كلمة (تلوث) .
ويضاف الى هذا أن كلمة (تلويث) تذكر الانسان اكثر ، وخاصة
فى المجتمعات الصناعية ، وكذلك الانسان المدمن ، والانسان المسرف
فى الاخلال بالتوازن ايا كان موقعه الجغرافى ، بأنه مسئول رئيسى
عن كثير من هذه التغيرات السريعة الأخيرة الخطرة فى المحتوى
البيئى .

نأتى الآن الى مصطلح متغير **variable** . ويستعمل
الباحث هذا المصطلح بمفهوم يتضمن كل مفاهيم المصطلحات
التقليدية فى الجغرافية (وغير الجغرافيا أحيانا) مثل مصطلح
عامل **factor** أو مقوم ، وضابط **control**
وعملية **process** ، بل ومصطلح عنصر **element** وغيرها .
ذلك أن مصطلح متغير **variable** فى نظر الباحث يعنى باختصار
(شئ ذو فعالية يتغير زمانيا ومكانيا) . وعلى هذا الأساس
يرى الباحث امكان استعمال كلمة متغير لتضم كافة هذه المفاهيم ،
بما فى ذلك كلمة عنصر **element** . وفى الحقيقة لا توجد عناصر
غير فعالة . ومع هذا فلا يعارض الباحث استعمال المصطلحات
الأخرى بمفاهيمها التقليدية وخاصة فى الكتابات العامة ،
والدراسات التى تهتم بمناطق واسعة أو ظاهرات كبرى على سطح
الأرض .

وفىما يتعلق بمراجع ومصادر هذا البحث ، فاهمها ما ورد فى
القائمة المخصصة لها . وكثير منها دراسات وبحوث حديثة أنجزت
فى الثمانينات . الا أن الكاتب يود أن يوضح أن نسبة المراجع العربية
المذكورة قد يراها البعض كبيرة ، ولكنها فى الواقع لا تمثل الا
جزءا يسيرا مما يمكن الرجوع اليه فى موضوعنا هذا مما كتب

بالعربية • كما يود الكاتب أن يوضح أن الاعتماد - ولو جزئيا - على المراجع والمصادر العربية يزيد من التفاعل العلمي بين الباحثين والكتاب العرب ، فضلا عما له من ميزات أخرى • إلا أن الكاتب يود أن يوضح أنه لم يتخذ النقل أو التلخيص وسيلة من وسائل بحثه ، سواء من المصادر العربية أو الأجنبية ، وذلك باستثناءات طفيفة أهمها بعض الأرقام •

وأخيرا قد يلاحظ القارئ أن قائمة المراجع تضم عدة كتابات للمؤلف • ومما يفسر ذلك أن الكاتب عادة ما يؤثر الإشارة إلى بحث أقدم ، سبق أن تناول نقطة معينة بشيء من التفصيل ، على أن يكرر مناقشتها بتوسع • ومن ناحية أخرى فإن بعض هذه البحوث قد نشرت بعيدا نسبيا عن متناول الجغرافيين المصريين ومن ثم كانت الإشارة إلى هذه الدراسات وإلى جهة نشرها •

الفصل الثانى

أهم التغيرات

مناقشة وتحليل واحتمالات مستقبلية

تمهيد :

ركزت بعض البحوث الحديثة جدا ، وخاصة بحوث الندوة العالمية للتغيرات المناخية التى عقدت فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٨٩ ، على ترجيح احتمال حدوث تغيرات مناخية ومائية خطيرة ستحدث فى العقود القليلة المقبلة . فهناك بعض الآراء التى ترجح أن درجة الحرارة فى التسعينات وفى القرن المقبل ستزداد بما يتراوح بين درجتين وأربع درجات مئوية . وهناك آراء ، لعلها أكثر قربا الى الصواب أو أكثر بعدا عن الخطأ ، ترجح أن التغير سيكون ضئيلا جدا على أساس الأدلة المناخية ، وعلى أساس أدلة أخرى كرصود مناسيب سطح البحر لعقود طويلة مضت .

فيرى « شرف الدين وآخرون » (١) مثلا ، أنه اذا حدث أى تغير فى منسوب سطح البحر فانه لن يتعدى ١٠-١٥ سم فى الخمسين سنة المقبلة . ومن الواضح أن هذا رقم ضئيل لا يعنى تغيرا هاما

(١) « شرف الدين وآخرون » ، رقم ٦٨ ، ص ١

فى مستوى سطح البحر كما لا يشير الى احتمال كبير للتغير فى درجة الحرارة المتوقعة فى هذه الفترة المقبلة (٢) .

ويعتقد أصحاب الرأى المتشائم ، أن ارتفاع الحرارة ، وبالتالى ارتفاع سطح البحر سيكون كبيرا بالمقدر الذى سيؤدى الى طغيانه على مساحات ساحلية هامة . ومن الضرورى فى هذه المناسبة أن نسجل بعض النقاط التى توضح بعض ما يتعلق بهذه الجوانب . ولعل تتبعها بدقة يمكننا من الخروج بأن التغيرات الفزيوايكولوجية فى العقود المقبلة ولعدة قرون يرجع أنها لن تكون فجائية ولا واسعة النطاق . ولعله من المناسب أن نورد هذه النقاط تحت عنوان خاص هو التالى ذكره .

أولا - مناقشة وتحليل لأهم الدراسات :

نلخص المناقشة التى تتعلق بأهم وأحدث الدراسات تحت نقاط تسع ، ثم نفرد عنوانا مستقلا آخر لمزيد من التوسع حول هذا الموضوع فى سياق مناقشة أهم التغيرات الفزيوايكولوجية التى حدثت أخيرا ، وما يتوقع حدوثه فى المستقبل . ونبدأ الآن بالنقاط التسع المذكورة . ثم ننتقل الى بعض الاضافات الأخرى حول هذه التغيرات بما فى ذلك مناقشة ظاهرة فتحة الأوزون ، وبعض ما يبدو فى الأفق من ظاهرة التلويث pollution ، أما النقاط التسع فهى كالتالى :

(٢) يربط غالبية الباحثين منذ وقت طويل بين تغير منسوب سطح البحر تغيرا شاملا فى حالة انخفاض درجة حرارة العالم بالمقدر الذى يؤدى الى تكسد الجليد بكميات اكبر على سطح الأرض ، مما يتسبب فى نقص مياه البحار وانخفاض منسوبها .

١ - أن الازدياد المتوقع فى منسوب سطح البحر بحسب هذه الدراسات الحديثة يتفاوت بين دراسة وأخرى . فمن دراسة ترى أن الارتفاع لن يتعدى ١٠ - ١٥ سينتمترا فى العقود الخمسة المقبلة على نحو ما أشرنا ، الى آراء ترجح أن هذا الارتفاع سيكون فى حدود مترين أو نحو ذلك . وبالنسبة للتغير فى درجة الحرارة ، يتراوح تقدير التغير فى ارتفاعها بقدر ضئيل جدا لا يتعدى جزءا من الدرجة المئوية (١) ، الى تقديرات تصل الى نحو ٣ - ٤ درجات مئوية . الا أن هناك قياسات أخرى على سواحل الأطلسى فى أوروبا وأمريكا الشمالية لعقود طويلة ، تبين أن الرقم الأصغر فى هذه الدراسات الحديثة يقرب أكثر من تحليلات قياسات تغير مياه سواحل الأطلسى التى تشير الى حدوث ارتفاع فى حدود ٦ - ٧ سنتيمتر تقريبا فى كل خمسين سنة من الجزء الذى مضى قبل السبعينات من القرن العشرين (٢) .

٢ - من المعروف أن الاستنتاجات التى تبني على تحليل السجلات المناخية لتقدير التغير المحتمل فى درجة الحرارة هي استنتاجات تختص بصفة رئيسية بالجزء السفلى من التروبوسفير وعلى ذلك فليس من قبيل الاستنتاج الرقمى الدقيق أن نحكم على احتمالات التغير فى درجة الحرارة الخاصة بمتوسط الغلاف الغازى ككل أو حتى متوسط حرارة التروبوسفير وحده ولمدة طويلة فى المستقبل . فمن الصعب أن يلم التحليل الرقمى بكل العوامل كميًا وتأثيرها كميًا بالمقدر الذى يؤدي الى استنتاج كمي « دقيق » عن التغير المحتمل فى درجة الحرارة . وأبسط ما يمكن قوله مثلا أن

(١) انظر « فونج » ، رقم ٤٥ ، ص ١ .

(٢) انظر « كنج » ، رقم ٥٤ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

هذه العوامل كثيرة جداً ، وربما تكون هناك عوامل غير معروفة •
هذا بالإضافة الى أنه ليس من الضروري أن يستمر التأثير الموجب
أو التأثير السالب لكل من المتغيرات التي تتفاعل لاحداث التغيرات
الحرارية بحيث يمكن توقع التغير بقدر معين عند تاريخ معين
بأرقام محددة •

ويمكن أن نشير ضمن هذه النقطة الى أن « لامب » (١) قد
لخص الأسباب المحتملة لتغيرات الحرارة فى سبعة أسباب ، وهى
أسباب عديدة كما هو واضح ، فضلاً عن أن بعضها فى الحقيقة
أسباب مركبة • فيلاحظ أن هذه العوامل العديدة لا يمكن قياسها
رقمياً على وجه الدقة مع إبراز الأهمية النسبية لكل عامل بمرور
الوقت فى تغيير درجة الحرارة • هذا إذا سلمنا بأن هذه العوامل
فقط هى العوامل المسؤولة عن احداث هذا التغيير •

٣ - فيما يتعلق بالربط الرقمى الدقيق بين تغير درجة الحرارة
بمقدار معين وتغير البحر بمقدار معين ، فإن الكاتب يعيل الى أن
التغير فى درجة الحرارة فقط ليس معياراً كافياً للتنبؤ بتغيرات
مستوى سطح البحر ، وخاصة إذا حددت هذه التغيرات بالسنتيمترات
مثلاً • فعلى سبيل التذكير نذكر أن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار
معين لما يزيد من التبخر الفعلى وإمكانية التبخر ، ويقلل من
الرطوبة النسبية والتكثف فى نفس المنطقة التى توجد بها المحطة
الجوية • ولكن هذه الزيادة تساهم فى زيادة بخار الماء فى الجو
مما يساهم فى زيادة التساقط فى مناطق أخرى أو فى طبقات الجو

العليا • ومن الصعب فى أى دراسة حساب درجات الحرارة فى أقاليم العالم المختلفة ، ومقدار الاستجابة للتبخر والتكثف بحسب زيادة درجة الحرارة والتبخر ، وما يلى ذلك من احتجاز مياه التساقط على اليابس فى صورة جريان مائى لا يصل الى البحر فى نفس لحظة التساقط • أو احتجازها فى صورة ثلج وجليد ، ومياه وتربة ، ومياه جوفية ، يستغرق وصولها الى البحر أوقاتا متفاوتة طويلة بوجه عام •

ومن الصحيح أن الغلاف الغازى والغلاف المائى يمكن بشيء من التعسف اخذهما معا كنظام واحد system ، أو كنظامين مفتوحين ، ولكن معدل الداخل والخارج فى كل منهما متفاوت مكانيا وزمانيا • فمثلا اذا قلنا أن ارتفاع درجة حرارة المستويات السفلى من الغلاف الغازى مثلا بمقدار كذا فكيف يمكن أن يكون هذا دقيقا اذا كانت هناك كتل جليدية تاتى مع التيارات البحرية القطبية الى مناطق ذات حرارة أعلى من درجة التجمد بكثير • وهناك مساحات شاسعة فى المناطق القطبية تقل فيها درجة الحرارة طوال اليوم عن الصفر المئوى بكثير جدا وبتكرارات مرتفعة دون أن تتجمد اثناءها المياه •

هذا على سطح الأرض • واذا نظرنا الى هذا النظام المفتوح من الجهة الخارجية (من أعلى) نجد أن تأثير الغازات التى يقال انها ستعمل عمل (الصوبة) ليس من الممكن كليا تحديد حجزها للاشعاع الأرضى • ولا يتعلق هذا بالتوزيع الرأسى لهذه الغازات (الحاجزة) فقط ، وانما يتعلق كذلك بتفاوت ارتفاعها وسمكها وتركيزها •• الخ ، حول الكرة الأرضية •

٤ - للإشارة الى أن الحسابات الكمية ، بالرغم من أنها قد تكون على هيئة معادلات ، فإنها تتصف بأنها تقديرية أو تقريبية فى حالات كثيرة ، نذكر مثلا أن « شنايدر وماس » قد وجدوا أنه من الممكن تمثيل التغير فى درجة حرارة العالم فى المائة سنة الأخيرة بمعادلة تشمل فقط ما يأتى :

(١) معامل كمية الغبار البركانى فى طبقة الاستراتوسفير .

(ب) ارتفاع درجة الحرارة الناتج عن الاضافة المستمرة من ثانى أكسيد الكربون الى الجو بفعل النشاط البشرى .

(ج) معامل الاضطراب الشمسى .

وقد رتبنا المعادلة بحيث تظهر تأثير الغبار البركانى مضاعفا (١) .

ويمكن أن تجرى مناقشة موسعة حول هذه المعادلة ، ولكننا نكتفى فقط بالإشارة الى أنه تم التعديل فيها بحيث يكون تأثير الغبار البركانى مضاعفا . وهذا تقريب كمى كبير لا يتفق مع ما توحى به المعادلات من دقة .

٥ - ترجع التغيرات التى سجلتها الأدلة الجيوفرولوجية والجيولوجية وما يتصل بهما من دراسات ، ارتباط التغيرات الكبرى

فى منسوب سطح البحر بتكدس الجليد فى المناطق القطبية او
تراجعه عنها . فاذا ارتفعت الحرارة يزداد تكدس وامتداد الجليد
فى تلك المناطق ، واذا فى تلك المناطق ، واذا انخفضت انكمش سمكه
وامتداده . وهذه التغيرات الكبرى فى مستوى سطح البحر
(عشرات الأمتار) (١) ترتبط - كما سبق القول - بتغيرات مناخية
هامة وخاصة فى درجة الحرارة والتساقط، وبالتالى فى نمو الجليد
او اضمحلاله بالمناطق القطبية والباردة . ويترتب على ذلك نتائج
بيئية شديدة الاختلاف . أما التغيرات التفصيلية (الطفيفة) فى
درجة الحرارة مثلا فتوافقها فى الغالب تغيرات تفصيلية (طفيفة)
فى مستوى سطح البحر وفى التأثير البيئى .

٦ - اذا كان هناك من الأدلة ما يشير الى احتمال ارتفاع
طفيف فى درجة الحرارة سيحدث فى العقود المقبلة ، فهناك من
الأدلة ما يشير الى احتمال انخفاضها انخفاضاً طفيفاً . فبالمقاييس
الزمنى القصير هناك حالات كثيرة وشواهد تدل على انخفاض
شديد فى درجة الحرارة عن المتوسطات . ففى أوائل الثمانينات
خصوصاً تكررت حالات حرائق الغابات فى استراليا والولايات
المتحدة ، وسجلت الحرارة ارتفاعاً شديداً فى بعض المحطات ، فضلاً
عن ارتفاع درجة الحرارة فى دول اقليم الساحل عن المتوسط
المألوف . الخ . وعلى العكس من ذلك ، سجلت حالات انخفاض
شديد فى درجة الحرارة عن المتوسط . فمثلاً انخفضت الحرارة فى
وسط وجنوب إنجلترا تحت الصفر بأكثر من ٢٠ درجة (-٢٦ مئوية
فى بعض المحطات) فى شتاء عام ١٩٨١ ، كما تجمدت بعض أنهار

(١) انظر جودة ، رقم ١٧ ، ص ١١٧ - ١٨٠ ، وشكلى ٣٢ ، ٣٣ .

شمال شرقى انجلترا واسكتلندا ، وحدثت عواصف ثلجية قوية مع انخفاض شديد فى درجة الحرارة بصورة شاذة فى شمال ووسط الولايات المتحدة ٠٠ الخ ٠ وقد طالعنا الانباء مثلاً فى الاونة الأخيرة بانخفاض شديد فى درجة الحرارة فى بنجلاديش فى وائل يناير ١٩٩٠ ، حيث انخفضت الى درجة أو درجتين مثويتين ٠ وهذا لم يسبق له مثيل فى هذه الدولة الحارة منذ خمسين عاما ٠ الخ ٠

وتشير كل هذه الحالات المتطرفة الى بعض الاضطراب فى الأحوال الطقسية ، أو المناخية قصيرة الأمد (١) ٠ كما تشير فى نفس الوقت الى احتمال التغير الحرارى ولكنها لا تؤكد الاتجاه الى الارتفاع أو الاتجاه الى الانخفاض ٠ فالبيانات الطقسية ليست كافية لاجراء هذا الاستنتاج بحكم قصر المدة الزمنية من ناحية ، وقلة المحطات الجوية - وخاصة على المحيطات - من ناحية ثانية. كما ان هذه المحطات على فرض توفرها بما فيه الكفاية على اليابس والمحيطات لا تمثل التروبوسفير بكامله على الأقل ٠ ولازالت بيانات الأقمار الاصطناعية غير كافية لتحقيق استنتاج سليم للاتجاه العام للتغير فى درجة الحرارة أو التساقط أو غيرها ٠

٧ - بالمقياس الزمنى الجيولوجى ، من المرجح أن هناك انخفاضاً عاماً فى درجة حرارة الكرة الأرضية ، وغلافها الغازى ، هذا مع

(١) هناك سجل لبعض التقلبات المناخية الهامة التى حدثت فى السبعينات ، وما ارتبط بهذه التقلبات من نتائج هامة وخاصة فى الجوانب الحيوية والاقتصادية ، انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ ٠

ذبذبات مناخية متفاوتة الحدة والطول (١) يفضل البعض أحيانا أن يطلق عليها دورات ، وإن هذا الانخفاض العام بالمقياس الجيولوجى مما يضيف بعدا الى التقليل من حدة المغالاة فى توقع ارتفاع درجة الحرارة على نحو ما يرجح البعض أخيرا .

كذلك من المهم كدليل جيولوجى - جيومرفولوجى - مائى أن بعض الدراسات تشير الى أن جليد أنتركتيكا قد اكتسب فى الفترات الدفينة فى الزمن الرابع أكثر مما خسر، بحيث كان يبلغ أقصى نمو له فى الحقبات ما بين الجليدية ، هذه الحقبات التى اتصفت بدرجة حرارة أكبر مما كان عليه الحال أثناء الحقبات الجليدية (٢) . ولما كان من الثابت أو من المرجح أننا نمر فى الهولوسين (الحديث) بحقبة أعقبت حقبة جليدية شغلت القسم الأخير من البليستوسين ، فيميل الكثيرون الى أننا فى الهولوسين نمر بحقبة دفيئة ستعقبها حقبة جليدية فى المستقبل . وعلى أساس هذا الرأى فمن المرجح أن درجة الحرارة العامة فى التروبوسفير ستتناقص عما عليه الآن .

٨ - عبر أحد الجغرافيين اليابانيين (H. Tamiya) عن صعوبة البت فى مسألة ارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها فى المستقبل ، بكلمات بسيطة ، تعنى أنه لا يمكن فى الوقت الحاضر أن نستبعد تأثير النشاط البشرى فى زيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات التى تؤثر تأثيرا (كالمصوبة الزجاجية) وبالتالى فى العمل على تدفئة العالم فى القرن المقبل ، أو بعد عشر سنوات

(١) تشير الى ذلك بعض الأدلة الجيولوجية ، والجغرافية القديمة .

(٢) انظر مثلا جودة ، رقم ١٧ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، ص ٢٥٦ .

أو نحو ذلك . وفيما يتعلق بحقيقة ارتفاع الحرارة لا يزال هناك الكثير من الشكوك ، ومع ذلك فإنه يبدو من الملح أن نقدر الأحوال الطبيعية المحتملة ، وتتخذ بعض الاجراءات الوقائية لمواجهة التسخين (١) . ومع وضوح بعض التفاوت الى حد ما فى هذا الكلام ، الا أن مجمل الاستنتاج يشير الى أن الارتفاع المحتمل فى درجة الحرارة ليس مؤكداً .

وتتضمن بعض النقاط السابقة ما يوضح أن البعض يرجحون أن التغير المحتمل فى درجة الحرارة ، وفى مستوى سطح البحر لن يكون خطيراً بأى حال لعقود عديدة مقبلة . وربما تعقد هذه العقود الى نحو قرنين فيما يرى أحد الباحثين الذين يعملون الى أن جليد انتركيتيكا سيذوب بقدر يؤدى الى غرق الاسكندرية فى اواخر القرن الواحد والعشرين (بعد ١٩٠ سنة) ، هذا مع اعتقاده بأنه الحرارة لن ترتفع الا بقدر ضئيل جداً يقدره بحوالى (٢٪) من متوسط التنبؤات (٢) ، أى بجزء ضئيل جداً من الدرجة المئوية . هذا على حين أن هناك دراسات سابقة أخرى عديدة لا تقل أهمية ترجح أنه سيحدث انخفاض فى درجة الحرارة ، بالنظر الى أننا فى الأرجح مقبلون على حقبة جليدية ، تنخفض فيها درجة الحرارة ، ويتكسد الجليد ، ويمتد على مساحات أكثر اتساعاً فى المناطق الباردة والمعتدلة خاصة ، وينخفض نتيجة لذلك مستوى سطح البحر انخفاضاً شاملاً .

٩ - أخيراً نود أن نركز فى نقطة خاصة على التغيرات

(١) « تامبيا » ، رقم ٧١ ، ص ١ .

(٢) « فونج » ، رقم ٤٥ ، ص ١ ، ص ٥ .

المحتلة فى منسوب سطح البحر بناء على تسجيلات دقيقة نسبيا وموزعة توزيعا جغرافيا معقولا ولعدة عقود تختص برصد التغير فى منسوب سطح البحر من خلال قياس مناسيب المياه يوميا أثناء المد والجزر . وتشير هذه القياسات الى أن هناك ارتفاعا يتراوح ما بين نصف ملليمتر و ٣٩ مم سنويا . وإذا استبعدنا تأثير الحركات التكتونية المحلية بما فى ذلك ما ينتج عن انخفاض اليابس بسبب تراكم الارساب فى الدالات (وبالتالي تسجيل ارتفاع فى منسوب البحر أكبر من التغير الفعلى فى المنسوب العام) ، فانه يمكن أن يقدر الارتفاع السنوى الشامل بحسب عداد كبير من العقود الوسطى من القرن الحالى ، بما يتراوح بين ملليمتر واحد وملليمترين على وجه التقريب . وقد سبق التلميح الى أن بعض التقديرات التى بنيت على تحليل قياسات المد والجزر فى بورسعيد لمدة ٤٩ سنة (١٩٢٤ - ١٩٧٣) توضح أن الارتفاع السنوى العام فى منسوب مياه البحر حوالى ٢ - ٣ مم/سنويا ، أى نحو ١٠ سم ١٥ سنيمترا فى السنوات الخمسين القادمة . وعلى صغر هذا الرقم فانه أكبر من متوسط تقدير ، فيربردج « (١٩١٢ مم/سنويا) ، ومن متوسط تقدير « ويكسلر » (١٨ مم/سنويا) (١) . وهذا يعنى أنه يمكن أن يقدر ارتفاع منسوب مياه البحر اذا استمر هذا المعدل بنحو ١٥ سم لكل قرن على وجه التقريب ، اذا استمر هذا الارتفاع بهذا المعدل .

الا أن هذا التقدير برغم اقترابه فيما يبدو مما هو متوقع

(١) قارن بين هذه الاستنتاجات ، بمراجعة « كنج » رقم ٥٤ ، ص ٢٢ ، و « شرف الدين وآخرون » ، رقم ٦٨ ، ص ١ .

لعقود عديدة مقبلة ، أو حتى لقرون مقبلة ، إلا أنه قابل للتعديل أو التغير فى ضوء بعض الاحتمالات والحقائق الأساسية • وتتصل هذه الاحتمالات والحقائق بمسألة للتغيرات المناخية المحتملة وخاصة فى درجة الحرارة ، كما تتصل باحتمالات مساهمة تركيز ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات التى قد تؤثر تأثير الصوبة فى رفع حرارة الجزء السفلى من التروبوسفير • ونظرا لتعدد هذه الجوانب فلعله من المستحسن أن نفرّد لها عنوانا مستقلا هو العنوان التالى :

ثانيا - إضافات أخرى حول التغيرات «الفزيوايكولوجية» :

يختص هذا العنوان بمناقشة موسعة لبعض الاعتبارات الأخرى التى تلقى مزيدا من الضوء على احتمالات التغير فى المستقبل القريب والمستقبل البعيد • فهناك توضيح لعدد من النقاط أهمها ما يتعلق بثانى أكسيد الكربون «والصوبة» ، وطول الحقبات الجليدية والدفئية ، ثم بعض احتمالات التغير الحرارى مستقبلا •

ومن المرجح أن تستمر الزيادة فى تجمع ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات الناتجة عن استهلاك الوقود الحفري ، وخاصة الفحم والبتروىل ، فى العقود المقبلة ، وفى القرن المقبل على الأقل • ذلك أنه ليس من المتوقع أن يتم الاستغناء فورا أو بسرعة نسبية كبيرة عن هذه المصادر من مصادر الطاقة •

إلا أن معدل هذه الزيادة ربما لا يستمر بالانحدار الذى حدث فى العقود الأخيرة • فقد أخذت الطاقة النووية والكهربائية والكيميائية والشمسية وغيرها من أشكال الطاقة النظيفة نسبيا تحل كبديل للطاقة التقليدية • كما أن هناك محاولات للحد من انبعاث

ثانى اكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة . هذا بالإضافة الى أن معدل انكماش الغطاء الخضرى يبدو أنه سيستمر ولكن بمعدل اقل مما كان فى العقود السابقة وفى القرن الماضى . وذلك يرجع لبضعة أسباب من بينها زيادة الوعى ، والتوجيه الحكومى ، واحتمال انخفاض معدل الزيادة السكانية ، والتوسع الزراعى وخاصة التوسع الأفقى ، والتوسع فى بدائل الاخشاب ، وكذلك التوسع فى توفير الغذاء من المحيطات والبحار مما يقلل من الاعتماد كلية على الانتاج الغذائى من اليابس . الخ .

والخلاصة ، أن استكمال (الصوبة) ، التى يعتقد الكثيرون أنها ستكون قريباً أو فى العقود القليلة المقبلة ، لن يتحقق بسرعة فى ضوء تلك الدلائل على الأقل . ويلزم لتوضيح هذه المسألة مزيد من الدراسات المستفيضة ، وخاصة فيما يتعلق بتقدير اجمالى الغازات المنبعثة المذكورة وما تشكله بالنسبة لغازات التروبوسفير بوجه خاص ، وكذلك السمك والارتفاع الذى يتركز فيه كل من هذه الغازات حول الكرة الأرضية ، ومدى حجزها للاشعة الشمسية الى الأرض ، ومساهمتها فى زيادة الألييدو ، ثم مدى حجزها للاشعاع الأرضى كصوبة ، ومعدل التغير أو التحلل الكيماوى الفيزيائى لهذه الغازات بمرور الوقت . الخ .

وقد نسلم بأن التسخين سيزداد نسبياً ولو بدرجة طفيفة بالتدريج بفعل بقية أوجه النشاط الصناعى بما فى ذلك التسخين الناتج عن استخدام الطاقة النووية والتسخين الناتج عن الاحتكاك ، والتسخين الناتج عن التوسع فى بعض العمليات الكيماوية . الخ ، فضلاً عن التسخين الناتج عن الحرائق الكبيرة وخاصة الغابات وأبار البترول ، والنشاط البركانى . الخ . ولكنه مما يقلل من

أهمية التسخين المتوقع ، التبريد الناتج عن ذوبان الثلج والجليد ،
والتبريد المرتبط بتبخر المياه (١) .

وبالإضافة الى أن ارتفاع درجة الحرارة يعنى المساهمة فى
زيادة التبخر ، مما يساهم فى زيادة التبريد أو تقليل التسخين على
نحو ما أوضحنا ، فإن زيادة نسبة بخار الماء فى التروبوسفير تزيد
من الألبيدو ، وخاصة إذا تجمع البخار على هيئة سحب ، مما يقلل
من تسخين التروبوسفير .

وأن النظرة الجغرافية الشاملة لسطح الكرة الأرضية توضح
أن التسخين الذى صورناه فيما سبق وما يتصوره الكثيرون ، من
احتمال تكون (الصوبية) فى الأجزاء السفلى من الغلاف الغازى
ينبعث من مناطق أقل مساحة من المساحة التى تتعرض للتبريد
الذى صورناه منذ قليل . فالتسخين المرتبط باستغلال مصادر
الطاقة الحفرية ، والنووية ، والحرثائق ، والاحتكاك ، وبعض
العمليات الكيميائية .. الخ يتركز فى مناطق معينة موزعة على
بعض أجزاء اليابس بصفة رئيسية وخاصة الدول الصناعية . أما
التبريد المرتبط باتمام التبخر فيشغل مساحة كبيرة جدا تضم معظم
مساحات الماء واليابس مع تركيز خاص على المساحات المائية ،
والأقاليم المدارية الرطبة وشبه الرطبة ، والموسمية . كما أن هذا

(١) لانتقال الجليد أو الثلج الى الحالة السائلة تنتقل الحرارة من
الهواء الملاصق الى الجليد أو الثلج أثناء عملية الذوبان ، ولاتمام التبخر
تنتقل الحرارة من الهواء الملاصق الى الماء . وهذا مما يعنى حدوث بعض
التبريد فى الهواء المحيط .

التبريد الناتج عن انتقال الماء الى الحالة الغازية مستمر طوال السنة فى معظم هذه المساحات ، وان كان يتفاوت اقليميا ، وخاصة بحسب الفصول . كما ان التبريد المرتبط بذوبان الثلج والجليد يتمثل فى مساحات لا بأس بها تتركز فى المناطق الباردة والمعتدلة الباردة على وجه الخصوص .

وبخلاصة ذلك ، انه اذا كانت هناك مصادر متعددة للتسخين المنبعث من المناطق الصناعية بوجه خاص ، فهناك عدد أقل من مصادر التبريد ، ولكن هذه المصادر القليلة موزعة على مساحة أكبر بكثير جدا مما تتوزع عليه مصادر التسخين المتعددة . وهذا مما يجعلنا نميل الى ما سبق تقريره من أن التغير الحرارى المتوقع - اذا استبعدنا احتمال التغير الفجائى - يرجح أن يكون تغيرا طفيفا جدا ، هذا اذا كان هناك أى تغيير بالمرءة ، وذلك لقرون عديدة فيما نرجح . وعلى أية حال فان هذه الجوانب تتطلب مزيدا من البحث الكفى « البسيط » عن الاحتمالات الممكنة فى ضوء هذه المتغيرات الجغرافية الرئيسية .

وبحسب الأدلة الجييمرفلوجية والجغرافية القديمة ، وما يتصل بهما ، فمن المحتمل أن يكون العصر الحديث (الهولوسين) حقبة دفيئة تشبه الحقبات (ما بين الجليدية) ، التى تتابعت فى البليستوسين كما سبق القول . وهذا يعنى أن هناك احتمالا بأننا مقبلون على حقبة جليدية يزداد فيها تجمع الثلج والجليد فى العروض العليا على وجه الخصوص . وعلى ضوء هذا الاحتمال فربما يكون هناك فى المستقبل - ربما القريب نسبيا - اتجاه نحو انخفاض درجة الحرارة ونحو توقف الزيادة المعاصرة فى منسوب سطح البحر ، ثم نحو الانخفاض الشامل التدريجى فى هذا المنسوب

بتراكم الثلج والجليد فى العروض العليا على حساب مياه البحر على النحو المعروف . وأن تحديد أو تقدير تاريخ مستقبل لحدوث ذلك امر ليس سهلا . وليس من قبيل الدراسة الكمية الموفقة . فاطوال الحقبات الجليدية غير متساوية ، وطول كل حقبة فى أوروبا وما يناظرها فى أمريكا الشمالية غير مؤكد وغير متسق تماما . وكذلك بالنسبة للحقبات ما بين الجليدية . بل أن طول البليستوسين ليس فى نظر الكثيرين مليون عام . فهناك مثلا من يرون أنه امتد لنحو ٢٥٠ ألف سنة فقط ، ومن يرون أنه امتد من ١ - ٢ مليون سنة مضت . وعلى حين أن هناك ما يشير الى أن (١) الحقبة ما بين الجليدية الأخيرة امتدت لنحو ٣٥ ألف سنة (من ١٠٠ - ٦٥ ألف سنة مضت) . فهناك ما يشير الى أنها استمرت لنحو ٢٢ - ٣٢ ألف سنة (من ٦٠ - ٧٠ ألف سنة الى ٢٨ ألف سنة مضت) . كما أن هناك من الدراسات الأحدث ما يرجح أن طول كل من هذه الحقبات ما بين الجليدية (الدفيئة) تراوح ما بين ١٠ و ١٢٥ ألف سنة فقط (٢) .

وأكثر من هذا فهناك من الدراسات ما يرجح حدوث تغيرات واضحة فى كل فترة جليدية بحيث يمكن تقسيم كل منها الى قسمين أو حتى ثلاثة أقسام ثانوية ، أو حتى الى أقسام تفصيلية عديدة جدا (كما هو الحال بالنسبة لقورم التى يقسمها البعض الى مرحلتين رئيسيتين مع ١٧ قمة صغيرة) . هذا فضلا عن حدوث موجات مناخية أصغر بعد انتهاء الفترة الجليدية الرئيسية

(١) انظر « هلز » ، رقم ٤٩ ، ص ١٢٤ .

(٢) انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٥ .

الآخيرة (٣) .

ومع ذلك فيميل بعض الباحثين الى أن العصر الحديث (الهولوسين) بدأ منذ نحو ١٠ آلاف عام . وهو يتميز بمناخ متشابه الى حد كبير ، ويمتاز ببحرية متقاربة تميزه عما كان الحال عليه أثناء البليستوسين بوجه عام ، وفترة (فورم) بوجه خاص . ومع هذا التميز فقد حدثت بعض الاضطرابات الثانوية والتغيرات المحلية أو الاقليمية التي سجلتها الأدلة التاريخية . من بينها مثلا ازدهار ثم اضمحلال حضارة سبأ حيث لا زال يوجد سد مارب وآثار أخرى هامة ، وازدهار ثم اضمحلال الاستقرار في بعض الواحات المصرية ، وفي بعض مناطق وسواحل البحر الأحمر، كذلك ما تشير اليه قصة سيدنا يوسف ، وهجرات الرحل من وسط اسيا (المغول) ، ثم التغيرات الواضحة في درجة حرارة أوروبا في القرن التاسع عشر ، وأخيرا التغيرات التي تفاقمت معها مشكلة التصحر في السبعينات ٠٠ الخ .

ومع هذا التفاوت ، فالسمات العامة هي ارتفاع درجة

(٣) انظر جودة ، رقم ١٧ ، ص ٢٢١ مثلا ، ص ٩٢ ، ولهذه الأسباب وغيرها بحجم أغلب الباحثين عن التاريخ المطلق النقيض للتتابع الكرونولوجي وخاصة في حالة الربط بين تاريخ الحوائث في مناطق مختلفة من العالم . انظر مثلا : جودة ، رقم ١٧ ، ص ١١ ، والفصلين الرابع والحادي عشر . وهذه حقيقة تتصف بها دراسات التعاقب الجيومورفولوجي والجيولوجي حتى بالنسبة للزمن والعصور الجيولوجية الرئيسية ، فمعظمها تقوم على تقديرات وتعميمات تتضمن بعض التقريب .

الحرارة فى مساحات واسعة فى نصف الكرة الشمالى عما كان سائدا ابان العصر الجليدى الأخير (فرم) ، مما ساعد على ذوبان الجليد وتراجعه عن مساحات واسعة فى نصف الكرة الشمالى ، وتكون الصحارى الحارة ، ثم ما ارتبط بذلك من ارتفاع فى منسوب سطح البحر بالنسبة لمنسوبه ابان العصر الجليدى الأخير .

وقد سبقت الهولوسين حقبة (فرم) الجليدية ، التى تعرف ايضا بالعصر الجليدى الأخير . وليس من المعروف طول هذه الحقبة على وجه الدقة ، وأن كانت بعض الدراسات الحديثة ترجح انها بلغت نحو ٩٠ ألف سنة : (١) . وقد سبقت الحقبة الجليدية الأخيرة حقبة دفيئة لعلها بلغت ما يتراوح بين ١٠ و ١٢٥ ألف سنة (٢) . وعلى هذا الأساس فيمكن أن نفترض أننا مقبلون على مرحلة جليدية لعلها تشبه حقبة (فرم) كما يمكن أن نفترض أن هذه الحقبة ربما تكون قد أوشكت على البدء بالمفهوم الجيولوجى ، اذا قلنا أن الهولوسين يمثل حقبة دفيئة (ما بين جليدية) . فالحقبات الدفيئة كما يرى البعض على نحو ما ذكر تمتد لنحو ١٠ - ١٢٥ ألف سنة . وهذا يعنى أنه بعد عدة قرون أو آلاف قليلة من السنين قد تتغير الأحوال المناخية وأشكال المياه ومناسيب سطح البحر تغيرا واضحا بالقدر الذى يؤثر بصورة كبيرة على المتغيرات البيئية الأخرى .

ومن المعروف أن هناك دورات فلكية منها مايتعلق بمواقع

(١) ، (٢) انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٥ .

الأرض فى مدارها حول الشمس يمرور الزمن ، وبوضع محور الأرض من (المسطح الأفقى) للمدار . وتتغير هذه العلاقات الفلكية بمعدلات أمكن حسابها بدقة علمية ورياضية أكبر مما تم حسابه أو تقديره عن معظم التغيرات الطبيعية الأخرى . فمثلا أمكن حساب التغير الطفيف فى المركز الهندسى للمدار فى دورة تبلغ ٩٢ ألف عام . كما أمكن حساب تغير فى صورة دورة تبلغ نحو ٤٠ ألف سنة فيما يتعلق بوضع محور الأرض من (المسطح الأفقى) للمدار . كما أمكن حساب دورة يتبادل فيها سبق الخريف للربيع وسبق الربيع للخريف طولها ٢٦ ألف سنة . وهذا بحيث يستكمل وضع المحور تغيرا فى توجيهه بمقدار ٣٦٠ درجة . كذلك هناك دورة يتبادل فيها سبق الأوج **aphelion** للحضيض الشمسى **perihelion** ، يبلغ طولها ١٠٨ ألف سنة (٣) .

وفىما يتعلق بالاعتدالين يتجمع تأثير سبق الأوج للحضيض الشمسى ، وسبق الربيع للخريف ، فيحدث تأثير مشترك فى دورة طولها ٢١ ألف سنة . وهذا يعنى أنه كل نصف دورة (١٠٥٠٠ سنة) يتفق الحضيض الشمسى مع الصيف فى نصف الكرة الآخر . ومن ثم فإن أى نقطة فى العروض الوسطى أو العليا من المتوقع أن تتقبل اشعاعا شمسيا أكثر تركيزا فى فصول الصيف التى توافق الحضيض الشمسى ، واشعاعا شمسيا أقل تركيزا فى فصول الصيف التى توافق الأوج . وهذا هو الحال فى الوقت الراهن ، حيث أن فصل الصيف الشمالى يتفق مع وضع الأرض من الحضيض

(١) التوسع انظر « ستريلا » ، رقم ٧٠ ، الفصلان الاول والثانى ،

وللمرجز انظر ص ٥٢٨ .

الشمسى (١) .

ويقودنا ما سبق الى تساؤل هو : أليس من المحتمل أن الهولوسين يوافق فى الطول نصف دورة التأثير الفلكى المشترك سابقة الذكر ؟ . والاجابة بالايجاب . وهذا يمكن أخذه كمؤشر الى احتمال اقبالنا على دورة أو مرحلة فلكية مناخية جليدية بيئية جديدة . يكون من ميزاتها أن الصيف فى نصف الكرة الشمالى يحدث عندما تقع الأرض فى الأوج (أى أكثر قريبا الى الشمس) ، والصيف فى نصف الكرة الجنوبى يحدث عندما تقع الأرض فى الحضيض الشمسى (أى أكثر بعدا بالنسبة للشمس) . وربما تبدأ هذه المرحلة بعد قرون أو بعد ألف سنة أو نحو ذلك ، وتبلغ أقصاها بعد نحو ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ سنة على وجه التقريب .

الا أن هناك بعض المبادئ والاحتمالات الخاصة بهذه المرحلة المتوقعة يمكن أن نبلورها فى تسع نقاط أخرى نرتبها على النحو التالى :

١ - نذكر فى هذه النقطة أنه رغم الدقة النسبية الكبيرة فى كثير من التفصيلات الرقمية التى بنيت عليها حسابات الدورات الفلكية ، الا أنه كلما كبر الرقم وخاصة فيما يتعلق بالزمن كان المقدار الحسابى للتقريب فى الأرقام الكبيرة أكبر من المقدار الحسابى للتقريب فى الأرقام الصغيرة . وقد يكون هذا قليلا الأهمية نسبيا بالقياس الجيولوجى ، ولكنه كبير الأهمية بالقياس

(١) للتوسع انظر « ستيريل » ، رقم ٧٠ ، الفصلان الأول والثانى ،
والموجز انظر ص ٥٢٨ .

البشرى والبيئى المعاصر . نقول هذا لتوضيح أنه على القصر النسبى جيولوجيا لهذه المرحلة الوشيكه الحدوث (حوالى ١٠ - ١٢ر٥ ألف سنة فيما ترجح أحدث الدراسات) ، فان قولنا ببديئها قريبا فى غضون عدة عقود أو ألف أو ألفى عام لا يريخ من الوجهة البيئية المعاصرة والمستقبلية مع أنه بالنظرة الجيولوجية رقم صغير .

٢ - نوضح فى هذه النقطة أن التأريخ المطلق لبدء ونهاية الدورات السابقة والمتوقعة بما فى ذلك الدورات الفلكية المذكورة أمر غير ثابت أو غير محدد بالنسبة للتأريخ الميلادى والهجرى مثلا ، أو بالنسبة للتأريخ الفرعونى . صحيح أن هناك محاولات ودراسات عديدة للتغلب على هذه المشكلة ، ولكنها لم تحل تماما بعد . وعلى هذا الأساس فليس من الممكن أن نحدد عاما أو عقدا أو قرنا بعينه ستبدأ فيه هذه المرحلة رغم القول بأنها اقتربت أو أصبحت وشيكه .

٣ - أن الانتقال من « الهولوسين » الى ما بعد الهولوسين « من المرجح أن يكون انتقالا تدريجيا بحسب ما تشير اليه كثير من القرائن والأدلة الجيولوجية والجيومرفولوجية والفلكية . وعلى هذا الأساس فان قمة هذه المرحلة حيث يتحقق أكبر اختلاف بين المتغيرات البيئية فيها وبين المتغيرات الراهنة ستكون بعد عدة آلاف من السنين على الأقل .

وحتى لو كانت هذه المرحلة الجليدية المتوقعة كجزء من عصر جليدى أطول لن يزيد طولها عن عدة آلاف من السنين (١) ، فان

(١) هناك من الأدلة ما يجعلنا لا نستبعد امكان حدوث بعض التغيرات

الوصول الى أشد التغيرات المناخية والمائية وغيرها لم يتحقق قبل بضعة آلاف من السنين ، أما فكرة التجمد الفجائي المبالغت فهي فكرة ضعيفة . ذلك أن هذه الفكرة تقوم على إمكانية تزايد طول فصل التساقط الثلجى بحيث يكسو سطح الأرض لفترة تتجاوز الشتاء وأوائل الربيع ، مما يؤدي الى تزايد انعكاس حرارة الشمس وارتداد ما يقرب من ٨٥٪ منها الى الفضاء ، فيستمر الجو باردا وملائما لمزيد من التساقط الثلجى ابان فصل الصيف ، الأمر الذى يعنى استمراريته على مدى العام كله ، وفى غضون عدة أعوام (٧ - ١٠ أعوام) يمكن أن يغطى السطح جليد بسبك نحو أربعة أمتار مما يعنى بدء عصر جليدى بهذه الصورة المبالغته (١) .

ومع أن هناك بعض الأمور التى ربما يؤخذ التجمد الفجائي كتفسير جيد لها ، إلا أن أدلة التغير التدريجى على نحو ما صورنا تبدو أقرب الى الرجحان . ذلك أنه يستحيل حدوث تبريد شامل لسطح الأرض ، أو تبريد متبادل فى نصفى الكرة والغلاف الغازى السفلى بالمقدر الذى يؤدي الى تساقط ثلجى واسع النطاق بهذه الصورة فى غضون عدة سنوات . هذا وبخاصة أن الغلاف

الواضحة فى الأحوال المناخية والمائية وخاصة فى العروض العليا بنصفى الكرة ، بما فى ذلك ازدياد تراكم الجليد فى العروض العليا الجنوبية ، وانخفاض منسوب سطح البحر نسبيا مع تغيرات أخرى اقليمية تفصيلية بسبب عوامل محلية كالتضاريس والبعد عن المسطحات المائية .. الخ . ولكن ليس من المرجح تماما أن العروض الوسطى والعليا فى نصف الكرة الشمالى ستتخفف حرارتها كثيرا عما هى عليه حاليا .

(١) انظر أبو العز ، رقم ٢ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

الغازى يتصف بالديناميكية السريعة وخاصة فى صورة رياح
بمختلف درجات قوتها ، فضلا عن تأثير التيارات البحرية ، الخ .
وفىما يتعلق بتفسير وجود بعض حيوانات الماستودون mastodon
مطمورة فى الجليد فى وضع تقف فيه على حوافرها ، مع احتفاظها
بأعشاب غير تامة الهضم فى معدتها ، فإن هذا لا يكفى كدليل على
حدوث تغير عالمى مفاجئ فى درجة الحرارة . كما أنها يمكن أن
تكون قد نقلت بواسطة عواصف قوية من بيئاتها الطبيعية - وهى
لا شك لم تكن بعيدة - الى مناطق ثلجية أو جليدية ، وتراكم عليها
مزيد من الثلج فى موضعها الجديد . كما أننا نعرف أن هناك بعض
عمليات التجمد والذوبان بين الليل والنهار عند هوامش الجليد ،
وهذا مما يفسر امكان انتقال هذه الحيوانات بعد أن نفقت لسبب
ما ، مع المياه الجارية من مواضع قريبة الى مناطق يغطيها الثلج
أو الجليد وطمرت فيها .

٤ - من المرجح أن المرحلة المقبلة هذه لن يتغير فيها اجمالى
التسخين تغيرا كبيرا . وإذا حدث بعض التغير فلن يكون ذلك
مرتبطا بمتوسط تأثير الدورتين الفلكيتين سابقتى الذكر ، أو بدورات
أخرى أطول زمنا ، بقدر ما يتصل بمتغيرات أخرى كتفاوت الاشعاع
الواصل الى الغلاف الغازى لأسباب تتعلق بالعمليات الفيزيائية
الكيمائية فى الشمس . من أهم هذه العمليات مثلا زيادة وتكرار
الوهج الشمسى مما يزيد من الاشعاع الواصل الى الأرض وحدوث
خمول فيزيائى - كيمائى يتمثل فى صورة بقع sun spots
داكنة مما يقلل من الاشعاع الشمسى المنبعث الى الأرض . الخ .

كذلك مما يقلل من اجمالى التسخين فى الغلاف الغازى الراجع الى الاشعاع الشمسى ازدياد نسب بعض الغازات مثل ثانى أكسيد الكربون . بينما هناك اعتقاد بأن زيادة ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الغازى تساعد على حدوث التسخين بتأثير ما يشبه فعل الصوبة الزجاجية . وقد قدر أنه بانخفاض كمية ثانى أكسيد الكربون الى نصفها فان متوسط حرارة سطح الأرض يقل بنحو ٧ درجات فهرنهايتية ، أو أقل قليلا من أربعة درجات مئوية (٢) . ونظرا لمزيادة مبعثات ثانى أكسيد الكربون فى القرن العشرين عموما ، وفى العقود الأخيرة خصوصا ، مع انكماش الغطاء النباتى بوجه خاص ، فان افتراض ازدياد درجة الحرارة بزيادة ثانى أكسيد الكربون فى الجو فى العقود المقبلة بفعل تأثير الصوبة افتراض له بعض القوة ، الا أن هذا الافتراض يمكن التقليل من قوته على أسس عديدة سنعرض لأهمها تباعا .

٥ - أن المتغيرات المؤثرة فى التسخين أو التبريد العام كثيرة جدا ، ومتبادلة التأثير والتأثر ، وكثير منها يساعد على التسخين العام ، وكثير منها يساعد على التبريد العام فى نفس الوقت . وهذا مما لا يساعد على انفراد متغير بعينه أو عدد من المتغيرات فى أحداث التبريد العام أو التسخين العام . وهذا مما يساهم مساهمة فعالة فى تحقيق درجة من التوازن والاستقرار الحرارى فيما يتعلق بالخصائص الحرارية الرئيسية للغلاف الغازى . كما أنه يقلل من المغالاة فى الدور المتوقع لمزيادة تأثير غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الغازى .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر « ستيرلر » رقم ٧٠ ، ص ص ١٧٤ -

٦ - رغم توقعنا لعدم حدوث تغيرات ملموسة في درجة حرارة الغلاف الغازى لبضعة عقود أو حتى لألف سنة مقبلة ، فإن الأدلة تشير الى احتمال ظهور تغيرات أو اختلافات مكانية واضحة في درجة حرارة سطح الأرض ، والجزء السفلى من الغلاف الغازى مع ما يصاحب ذلك من تغيرات في أشكال المياه على سطح الأرض . فإذا قلنا أن (الهولوسين) قد انتهى أو سينتهى بعد نحو ألف أو ألفى مثلا على وجه التقريب بحسب ما اشرنا اليه من قبل ، فإنه من المتوقع أن تحدث تغيرات مكانية على سطح الأرض والأجزاء السفلى من الغلاف الغازى لبضعة أسباب أهمها تغير درجة تركب الأشعة الشمسية في العروض العليا من نصف الكرة . فالعروض العليا في نصف الكرة الشمالي ستتغير أحوالها بحيث يكون شتاؤها هو فصل الصيف الحالى ، وستتركز الأشعة في هذا الوقت على العروض العليا في نصف الكرة الجنوبي حيث يكون الصيف الجنوبي . وهذا مما يساعد على أن أجمالى ما تتقبله العروض العليا في نصف الكرة الشمالي طوال العام سيزداد نسبيا لتضاقر هذا السبب مع وجود الأرض في الأوج اثناء الصيف الشمالي (أى تكون العروض العليا صيفا عرضة لحرارة أكبر بسبب تغير وضع المحور بالنسبة للشمس مع وقوع الأرض على مسافة أكثر قربا الى الشمس) . والعكس سيأخذ في الحدوث بالنسبة للعروض العليا في نصف الكرة الجنوبي ، بحيث يكون أجمالى ما تتقبله هذه العروض سنويا أقل مما هو الحال عليه حاليا .

ويشير هذا الى احتمال قوى هو توقف ذوبان جليد أنتركتيكا حتى زيادة نموه تدريجيا على غير ما يعتقد البعض (١) . هذا

(١) انظر رأى « فونج » على وجه الخصوص ، رقم ٤٥ ، فهو يرجح

أن جليد أنتركتيكا سيأخذ في الذوبان قريبا .

على حين أن ذوبان الجليد فى العروض العليا الشمالية سيستمر وربما يزداد معدله فى هذه المرحلة المقبلة . ولا يسهل تقدير زيادة التلجج فى العروض العليا الجنوبية وقلته فى العروض العليا الشمالية لأسباب مختلفة . من بين هذه الأسباب مثلا أنه رغم توقع زيادة ذوبان جليد العروض العليا الشمالية فإن كميات الجليد فى هذه العروض والسطح الجليدى المعرض للتسخين أقل بكثير منه فى العروض العليا الجنوبية (انتركتيكا) . كما أن معدل ازدياد هذا الذوبان يمكن أن يكون أقل بمرور الوقت بسبب اطراد انكماش السطح الجليدى المعرض للتسخين . كذلك من بين هذه الأسباب احتمال تدخل عوامل أخرى كبعض التغيرات فى نظام الرياح وخصائصها ، والتيارات البحرية ، ونسبة الملوحة . الخ فى أحداث بعض التعديلات فى هذه الصورة العامة .

٧ - على ضوء ما سبق فإن هناك ترجيحاً لذوبان جليد العروض العليا والوسطى الشمالية . ويضاف الى ما سبق تعضيد آخر ، يكمن فى أن اليابس فى نصف الكرة الشمالى اكبر من اليابس فى نصف الكرة الجنوبي . ونظرا لهذا ، مع وجود العروض العليا والوسطى صيفاً فى وضع « اقرب » الى الشمس لوقوع الأرض فى الأوج مع ميل المحور باتجاه الشمس كما ذكر من قبل ، فإن مظاهر التفاوت المناخى ستزداد عما هى عليه فى العصر الحديث . فمثلا سيزداد المدى الحرارى السنوى ، ويزداد التفاوت فى معدلات التبخر وفى معدلات التساقط كما يحتمل أن تزداد مظاهر الشذوذ المناخى فى تلك العروض بوجه خاص ، وفى نصف الكرة الشمالى بوجه عام .

٨ - من المرجح أن التغيرات الفعلية فى كمية البحار ستكون

قليلة ما دامت الظروف لن تساعد فيما نرجح على ذوبان جليد القارة القطبية الجنوبية (أنتركتيكا) بوجه خاص ، بل ربما تساعد على زيادة هذا الجليد سمكا واتساعا . وفى مقابل ثبات أو زيادة جليد نصف الكرة الجنوبي ، فمن المرجح أن تساهم المناطق الباردة الشمالية بنسبة أكبر فى تعويض مياه البحار . وعلى أساس الظروف المتوقعة المختلفة يمكن القول أن التغيرات فى العقود المقبلة ، وربما فى عدة قرون مقبلة لن تكون كبيرة فيما يتعلق بكمية مياه البحار ، ولن تحدث تغيرات واسعة النطاق فى العلاقة بين الماء واليابس .

٩ - يتبين من النقاط الثلاثة السابقة أن هناك من المؤشرات التى بنيت على بعض الأسس العلمية ، ما يجعلنا لا نستبعد تعرض جليد نصف الكرة الشمالى للذوبان مع ارتفاع حرارة العروض الوسطى والعليا الشمالية بصفة عامة . وفى نفس الوقت هناك أدلة كرونولوجية جيولوجية وبيمرولوجية منها ما يشير الى احتمال اقبالنا على فترة جليدية يمتد الجليد ابانها على مساحات أوسع وسمك أكبر فى العروض الشمالية . وعلى هذا الأساس ، لا يصح لباحث أن يجزم بالتغيرات التى يمكن أن تحدث بعد عدة عقود أو عدة قرون فى توزيع الجليد وسمكه على اليابس ، وما يترتب على ذلك من علاقات بمستوى سطح البحر والتغيرات البيئية الأخرى .

ثالثا - فتحنا الأوزون :

ننتقل الآن الى مناقشة موجزة حول ظاهرة فتحة الأوزون التى تتركز فى المنطقة القطبية الجنوبية مع إبراز التفسير العلمى الذى يلوح للباحث حول هذه الظاهرة . ثم نشير بإيجاز أيضا الى

ما يلوح للباحث من بعض احتمالات التغير فى معدلات التلويث وفى بعض توزيعاته الجغرافية فى العقود المقبلة .

ففيما يتعلق بثقب أو فتحة الأوزون يمكن أن نبدأ بالمقول أن تكونه ليس سببا مباشرا وليس نتيجة مباشرة للتقلبات المناخية التى نشهدها منذ عقدين تقريبا . فقلة غاز الأوزون فى الغلاف الغازى أو زيادته يتصل أكثر بجانبين آخرين . الجانب الأول هو التلويث بعملياته الكيماوية المختلفة ، وخاصة تلك التى تؤدى الى انبعاث غازات معينة تعرف تجاريا بالمفريونات (مركبات الكلور ، والكلوروكربونات) التى تتفاعل مع الأوزون فتؤدى الى تفككه . أما الجانب الثانى فهو تلك العمليات الكيماوية - الضوئية التى تحدث فى الغلاف الغازى والتى تساعد على توازن نسبة الأوزون (وغيره من الغازات) فى الغلاف الجوى . وتستمر سلسلة التفاعلات الكيماوية الضوئية التى تؤدى الى تفكك الأوزون أو توليده بصورة منتظمة ومنتزعة الى حد كبير يحتفظ خلالها الأوزون بكمياته وتوزيعاته فى طبقة مميزة من طبقات الغلاف الغازى ، الا فيما ينتج من اضطراب بسيط نتيجة للنشاط الدورى للشمس ليعود الأوزون الى الاتزان مرة أخرى .

ونظرا للتوسع الكبير فى استعمال المفريونات وانبعاث هذه الغازات فى الجو فيرى البعض انها المسئول الرئيسى عن النقص فى نسبة غاز الأوزون بالغلاف الغازى فى العقود الأخيرة . ذلك أن هذه الغازات تتفاعل مع الأوزون فتؤدى الى تفككه . ونتيجة للسرعة النسبية لتراكم هذه الغازات فى الجو فيبدو انها تفوقت بصورة ملموسة فى بعض المناطق على العمليات الكيماوية الضوئية الطبيعية التى تساعد على حفظ التوازن الديناميكي لمكونات الغلاف الغازى بما فيها الأوزون .

وهناك بعض الملاحظات حول نقص الأوزون من المستحسن تلخيصها على النحو الآتي :

١ - أن أشد نقص في الأوزون هو ما سجل فوق منطقة القطب الجنوبي حيث توجد محطة جوية في خليج هالي بالمقارة القطبية الجنوبية أنشئت عام ١٩٥٧ (١) . فقد سجلت قراءات هذه المحطة أن هناك نقصا في تركيز الأوزون بلغ نحو ٤٠٪ منذ انشاء المحطة . ومن الطبيعي أنه لا يجب أن يستبعد أن هذا النقص كان موجودا قبل انشاء المحطة . ويعتقد الباحث أنه موجود منذ وقت طويل جدا لأسباب تتعلق بالدوامة القطبية الجنوبية شبه المتمركزة على منطقة القطب الجنوبي على النحو الذي سنشير إليه في النقطة التالية . إلا أنه من الملفت للنظر على كل حال أن يتركز النقص في تركيز الأوزون على منطقة القطب الجنوبي ، بينما لا يتضح تركيز في نقصه على نحو مشابه في بقية طبقة الأوزون حول الكرة الأرضية . ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال ما يرجحه الباحث من قلة في تركيز الأوزون أيضا فوق منطقة القطب الشمالي رغم أن ذلك لم يثبت بعد على أساس قياسات فعلية (٢) .

٢ - أن حقيقة تركيز الأوزون فوق منطقة القطب الجنوبي

(١) في هذا التاريخ توجهت أكبر بعثة عالمية (عشرة آلاف شخص) لاجراء مسح واسع النطاق للمقارة الجنوبية ، وتم في ذلك الوقت انشاء هذه المحطة الجوية ، يتضح هذا في « لودز » وآخرين ، رقم ٥٨ ، مجلد ١ ، « انتاركتيكا » .

(٢) افادت بعض الأنباء الاذاعية في أواخر مارس بوجود فتحة أوزون فوق القطب الشمالي أيضا .

تشير الى أن هذا النقص فى التركيز لا يرجع كما يميل الغالبية الى تأثير تركيز الفريونات فى أعالي التروبوسفير ولكنه يرجع بدرجة أقوى - فيما يرى الباحث - الى تأثير الدوامة الهوائية القطبية ، مع هبوط الهواء الى اسفل ، فى تشتيت الغاز الى حد ما ، وعدم تركزه فى مستوياته المعروفة فى أعالي التروبوسفير (٢٠ - ٢٥ كم) بوجه خاص فوق مستوى سطح الأرض) .
ذلك انه بدوران الأرض فوق كل من المنطقتين القطبيتين دوامة هوائية ، تتمركز فوق كل من القطبين . وهذا يعنى أمرين : الأمر الأول هو توزيع الأوزون رأسيا فى الجو دون تركيز على ارتفاعات محددة ، والأمر الثانى هو تمركز النقص على هيئة فتحة أو ثقب فوق كل من القطبين .

٣ - من السهل تفسير « اختفاء » - أو على الأصح - تغير موقع نقص الأوزون هذا الى موقعين آخرين لا ينطبقان على القطبين تماما تبعا للتغيرات الفصلية فى موقع هبوط الهواء من أعالي التروبوسفير الى سطح الأرض فى المنطقتين القطبيتين .
فى الربيع والخريف يكون هبوط الهواء عند القطبين تقريبا . أما فى الشتاء والصيف فيختلف موقع الهواء الهابط الى سطح الأرض حيث يبتعد عن القطبين .

٤ - بالرغم من تركيز انتاج واستهلاك معظم الفريونات فى المناطق المأهولة من العالم وخاصة الدول الصناعية ، فانه لم تظهر ثقب مشابهة فى أى مناطق أخرى ، كما انه ليس من المتوقع ان يظهر مثل هذين الثقبين فى مناطق أخرى مستقبلا . ويرجع هذا بصفة رئيسية الى عدم وجود دوامة كبرى (شبه ثابتة) فوق أى منطقة أخرى من العالم كالتى توجد على كل من القطبين .

٥ - ربما يساهم نقص الأوزون - ولكن بدرجة ضئيلة - فى رفع درجة حرارة التروبوسفير ، وبالتالي يساهم فى زيادة تراكم الغبار والأدخنة ، ويخار الماء فى الجو . الا أن هذا التراكم سيكون فى حدود معينة ومحدودة جدا ، نظرا لأن الأدخنة والغبار ويخار الماء تساهم فى تقليل الاشعاع الشمسى الواصل الى الأرض ، (أى زيادة الألبيدو) . وهذا يعنى انه يمكن أن يتحقق بعض التوازن فى هذه العلاقات التفصيلية . ومن ناحية أخرى ، فانه إذا افترضنا أن المساحة التى يقل فيها الأوزون بصورة ملموسة تغطى كل قارة. انترككتيكا مثلا أو نحو ذلك ، وكذلك منطقة مساوية لها تقريبا فوق المنطقة القطبية الشمالية ، فهما معا لا يشكلان الا جزءا محدودا من مساحة غطاء الأوزون المنتشر فى أعالي التروبوسفير حول بقية الكرة الأرضية . وعلى ذلك فيمكن أن نتوقع أن مساهمة نقص الأوزون فى رفع درجة الحرارة لن تكون ذات فاعلية تذكر تقريبا . كما انه اذا كان لها بعض التأثير فى ذلك فسيقتصر توزيعه على المناطق القطبية ، بحيث يستنفد معظم التسخين فى تقليل التساقط الثلجى أو فى زيادة ذوبان الجليد بنسبة ضئيلة فى هاتين المنطقتين .

٦ - يعتقد الكثيرون أن نقص الأوزون فى المنطقة القطبية سيساهم فى وصول الأشعة فوق البنفسجية الى سطح الأرض . ولهذه الأشعة تأثير ضار أو مدمر على بعض المتغيرات البيئية الأخرى . فهى مضرّة جدا بالنسبة لبعض النباتات وبعض الطحالب وحيدة الخلية وبعض أنواع الأسماك . كما يتوقع البعض حدوث بعض الأضرار الصحية فى الجسم البشرى وخاصة الأمراض الجلدية . ومن المتوقع أنها سنزيد من التفاعلات الكيميائية مع مواد كيميائية مصنعة مثل الألوان الزيتية وبعض المواد البلاستيكية

٥٥ الخ ، الا انه كما سبق القول ، من المتوقع أن يكون وصول الأشعة فوق البنفسجية. مقتصرًا على المناطق القطبية وحدها تقريبًا ، وهى مناطق تقل فيها مظاهر النشاط البشرى ، وتقل فيها كذلك الكائنات الحية الأخرى الى حد كبير .

٧ - من الثابت أن هناك عديدا من العمليات الكيميائية والضيائية ، كما سبق التلميح ، يتولد بواسطتها الأوزون . وفهم نفس الوقت هناك كثير جدا من العمليات الكيميائية والحيوية على سطح الأرض وخاصة فى البحار والمحيطات مما يساهم فى أحداث التوازن فى نسبة الغازات بالجو . وأن من يراجع بعض ما كتب عن هذه العمليات التى لازال الكثير منها مجال بحوث ودراسات مقترحة مستفيضة (١) ، يجد أنها عمليات لا حصر لها من ناحية وأنها عمليات نشطة ومستمرة . وعلى هذا الأساس فيمكن القول أن تعويض الفاقد من الأوزون أمر ممكن جدا وليس بطيئا حتى بالمقياس البشرى . وإذا تذكرنا أن انضغاط انخفاض تركيز الأوزون فوق القطبين يعزى بصفة رئيسية فيما يرى الكاتب الى دوران الأرض حول محورها ، وبالتالي وجود دوامتين هوائيتين على القطبين كما سبق شرحه ، فإن هذا يقودنا الى القول بأن كل هذه الحقائق تعنى إمكان أحداث التوازن بصورة سريعة .

رابعا - أحوال التلوث : Pollution :

أما عن احتمالات التغير فى مقدار التلوث وبعض توزيعه الجغرافية فى العقود المقبلة فهى احتمالات متعددة ، ولكن هناك

بعض الأسس العامة التى يمكن من خلالها توقع بعض الاحتمالات المرجحة فى هذا الجانب بالنسبة لتلك العقود . ولعله من المستحسن فى تناول هذا الجانب أن نستعرض أهم العوامل التى سبتزل فعالة فى زيادة التلويت لعقود مقبلة عديدة على الأقل ثم نتطرق الى أهم مظاهر التلويت المرتبط بتلك العوامل ، مع اشارات ما أمكن الى توزيعها الجغرافى ولو بشئ من التقريب .

وفىما يتعلق بعوامل استمرار التلويت وزيادته فى العقود المقبلة فأولها زيادة سكان العالم المستمرة . فهذه الزيادة عامل محورى يرتبط به كثير من العوامل اخرى التى تزيد من التلويت وخاصة فيما يتعلق بالحاجة الى مزيد من التوسع الزراعى الراسى وما يرتبط به من استعمال المخصبات والمبيدات الكيماوية وغيرها . كذلك فإن بعض حالات التوسع الأفقى الزراعى فى بعض المناطق الغابية تقوم على حرق النبات الطبيعى أو ازالته لاستخدام الأرض فى الزراعة ، وغالبا لا تكون مساهمة النباتات المزروعة فى تعويض الغلاف الغازى بالأكسجين مع امتصاص ثانى أكسيد الكربون بقدر ما يساهم به الغطاء النباتى الطبيعى .

وترتبط أيضا بالزيادة السكانية الحاجة الى مزيد من الطاقة . وليس فى الامكان فى المستقبل المنظور أن تتوفر الطاقة النظيفة لكل أو معظم دول العالم ، بل سيبذل الاعتماد على مصادر الطاقة الحفرية كبيرا حتى بالنسبة للدول المتقدمة . كما أن استعمال الأخشاب والأعشاب كوقود لا زال قائما فى بعض الدول والمناطق المتخلفة فى إفريقيا وآسيا .

ومن الواضح ازاء هذه التأثيرات أن تساهم الزيادة السكانية

فى استمرار زيادة التلويث فى العقود المقبلة بمعدل قد لا يقل عن مساهمتها فى ذلك فى العقود القليلة الماضية . هذا وبخاصة انه ليست هناك بوادر تبشر بتوقف الزيادة السكانية للعالم او بانخفاض معدلها انخفاضاً ملحوظاً .

عامل آخر محورى هو زيادة التمدن (التحضر، urbanization) أو نسبة سكنى المدن الى مجموع سكان الدولة . فسوف تستمر هذه النسبة فى الازدياد فى كل دول العالم، مع احتمال زيادتها بمعدلات أكبر فى الدول النامية . ومن المعروف أن المدن تتطلب شبكة من الصرف الصحى الذى ينتهى معظمه غالباً الى الانهار أو المصارف المجاورة ، أو الى المياه الأرضية فى منطقة المدينة ، أو الى مياه البحار القريبة . ومن الثابت أن مياه الصرف الصحى تحتوى على كثير من المواد الكيميائية التى تزيد من تلويث المحتوى البيئى كالمخلفات الحمضية، والقلوية ، والمواد ذات الأصل البترولى وغيرها .

وفضلاً عن شبكات الصرف الصحى ، فهناك بعض التلويث الذى تساهم به مخلفات أخرى غير سائلة أهمها الفضلات المنزلية (القمامة) . ومهما كانت أشكال التخلص من القمامة فإنها تساهم بنسبة ما فى زيادة تلويث الوسط البيئى فى المدينة وما حولها . كما أن الغازات المنبعثة من وسائل النقل الميكانيكى ، وما تساهم به محطات غسيل وتشحيم السيارات .. الخ . يزيد من التلوث البيئى حتى فى المدن غير الصناعية . وليس من المتوقع بالنسبة للمدن الكبيرة والمتوسطة فى دول العالم المختلفة أن يتم الاستغناء قجاة عن وسائل النقل المذكورة وخاصة السيارات . أما بالنسبة للمدن الصغيرة فيمكن التقليل من استعمال هذه الوسائل . إلا أنه مما يذكر أنه من الصعب أن تتجه السياسات الحكومية لدول العالم

الى نشر مدن صغيرة الحجم فى المساحات الريفية او قليلة السكان بصورة سريعة . كما أن ما يمكن أن يتم فى بعض الدول قد لا يسهل تطبيقه فى دول أخرى لأسباب مختلفة . ففكرة المدن الجديدة فى مصر مثلا فكرة محمودة ، كما انها مدن صغيرة لن تساهم فى تلويث المحتوى البيئى فضلا عن ميزاتها الاخرى المعروفة . ولكن ليس من المتوقع فى غضون عقدين مثلا او ثلاثة ان ينشر عدد كبير جدا من مثل هذه المدن فى بقية الاراضى المصرية خارج السهل الفيضى والدلتا لأسباب عديدة من بينها طبيعة وقيمة الموارد الطبيعية المحلية ، وتوفر المياه اللازمة للاستهلاك المدنى . والوظيفة التى ستقوم بها كل من هذه المدن ، واعداد العمالة المناسبة للاستقرار فى هذه المدن ، ورأس المال اللازم لانشاء هذه المدن على الأقل فى مراحلها الاولى . الخ .

وعلى هذا الأساس ، فان الاتجاه الأكثر وضوحا فى معظم دول العالم الأقل هو زيادة نمو المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة القائمة بالفعل . وهذا مما يعنى استمرار زيادة التلويث فى الوسط البيئى لهذه المدن وما حولها .

وهناك من المؤشرات ما يوضح زيادة نسبة التمدن فى معظم الدول النامية ، وما يشير الى ترجيح استمرار هذه الزيادة فى العقود المقبلة . وهذا يعنى أن هذه الدول ستزداد فيها تدريجيا ظاهرة التلويث المدنى للوسط البيئى زيادة ملحوظة فى المستقبل .

عامل محورى ثالث سيزيد من التلويث البيئى هو صعوبة التحول فجأة عن النمط الصناعى القائم فى الدول الصناعية ، مع ترجيح زيادة التصنيع فى الدول الأقل تقدما . والمسألة الاولى واضحة لا تحتاج لتوضيح كبير . أما فيما يتعلق باحتمال زيادة

التصنيع فى الدول الأقل تقدما فى العقود المقبلة فيمكن أن نشير
اليه ولو بايجاز .

فالدول الأقل تقدما ، أو الدول النامية ، فى حاجة ملحة أكثر
لزيادة دخلها القومى . وتعتبر الصناعة خاصة أهم الطرق لتحقيق
هذه الزيادة بالنسبة لمعظم هذه الدول . ونظرا لامكانية تنمية
الصناعات البسيطة التى تناسب ظروف هذه الدول من سهولة نقل
التكنولوجيا الى حد ما عما كان الحال عليه فيما مضى ، وفى الامكان
احداث بعض التقدم الصناعى وخاصة اذا توفرت امكانيات
راسمالية معقولة .

ومن الواضح أن التنمية الصناعية بالدول النامية ستقوم
غالباً بالاعتماد على مواد الوقود الحفرية فى ألقام الأول . هذا
مع احتمال زيادة مساهمة الطاقة الكهربائية فى بعض الدول ،
وخاصة فى جنوب وجنوب شرقى آسيا وبعض الدول الأفريقية .
وإذا كانت الطاقة الكهربائية نظيفة الى حد كبير ولا تساهم مساهمة
فعالة فى التلوث البيئى فإن الوقود الحفرى يساهم فى ذلك بقدر
كبير . وعلى هذا الأساس فمن المرجح أن يزداد معدل التلوث
فى هذه الدول فى العقود المقبلة . وبالإضافة الى ذلك فإن هذه
الدول سيزداد بها الانتاج الصناعى الكيماوى كالمغازات المنبعثة
من المصانع والمعامل ، ومواد التنظيف وغيرها من المواد الكيماوية .

أما بالنسبة للدول الصناعية فهى لازالت تعتمد على الوقود
الحفرى بنسبة كبيرة ولا يسهل أن تتحول عن ذلك بسرعة كافية رغم
أن كثيرا منها اتجهت الى استعمال الطاقة النووية . والحقيقة
أن توليد الطاقة النووية واستعمالها يرتبط بها كثير من مظاهر

التلويث • ففضلا عن حوادث انفجار المفاعلات النووية وما تسببه من تغيرات خطيرة فى التركيب الغازى والمائى والحيوى على المدى القصير والطويل ، فان مخلفات الوقود النووى تمثل مشكلة من حيث كيفية التخلص منها والأماكن التى تدفن فيها هذه المخلفات •

وخلاصة هذه النقطة أن التلويث المرتبط بالتطور الصناعى فى العقود المقبلة يشير الى أنه لن يقل أو أنه سيزداد عموما بالمنظرة العالمية ، مع تغير فى التوزيع الاقليمى لمقدار ونوع التلويث بحسب أنواع الصناعات وأنواع الوقود المستعمل •

ومن الجدير بالذكر أنه من المرجح أن تقل التجارب النووية فى ضوء الشعور العالمى المتنامى بخطورة هذه التجارب فى المساهمة فى التلويث البيئى المباشر بصورة خطيرة • كما أصبح من المعروف أنها تحدث تغييرات بطيئة نسبيا ، ولكن هذه التغييرات تساهم فى أحداث بعض التغيرات الكيماوية فى الغلاف الغازى وفى الغلاف المائى وعلى اليابس • وإذا كانت الدول التى تقوم بهذه التجارب النووية تتجه الى مواضع بعيدة لاجرائها مثل انتركيا أو سبيريا أو المناطق الصحراوية النائية ، أو فى أعماق المحيطات • الخ ، فان ذلك لا يعنى انعدام خطورة هذه التجارب فى المساهمة بصورة خطيرة فى مظاهر تلويث مختلفة • وفى ضوء الاقتناع المتزايد بين الدول والشعوب ، بأن معظم عمليات التلويث المحلى تشترك كلها فى المساهمة فى تلويث الغلاف الغازى والغلاف المائى، والمحتوى الحيوى كله ، فمن المتوقع أن تقل التجارب النووية فى العقود المقبلة ، اذا كانت هناك نوايا صادقة وتعاون حقيقى من أجل ذلك •

كما ستتجه الدول الى استغلال الطاقة النظيفة كالطاقة

الشمسية وطاقة الرياح والأمواج . الخ . الا ان المؤشرات والظروف الجغرافية ترجح أن نصيب هذه الطاقة النظيفة من الطاقة اللازمة لاستمرار الحياة في المدن على اختلاف وظائفها ، ولتنمية الزراعة والصيد . الخ . سوف يظل نصيبا متواضعا لبضعة عقود على الأقل . وهذا مما يعنى استمرار ازدياد التلوث في العقود المقبلة في العالم بصفة عامة .

وهكذا بعد تناول ما هو مرجح حول استمرار فاعلية العوامل المحورية الرئيسية في استمرار زيادة التلوث ، لعل من المستحسن ان نشير بايجاز الى الأحوال المتوقعة للغلاف الغازي ، وللمحيطات والبحار ، وللمياه على اليابس ، وكذلك الاراضي الزراعية والصحراوية والجليدية في العقود المقبلة .

بالنسبة للغلاف الغازي يمكن القول انه أكثر ديناميكية من الغلاف المائي نظرا لسرعة الرياح عموما في التروبوسفير والاستراتوسفير من التيارات البحرية وغيرها من أشكال المياه البحرية المتحركة . وبالإضافة الى هذا فهو يتضمن كثيرا من العمليات الكيميائية - الضوئية ، بالإضافة الى تقبله لمغازات وعناصر مختلفة من الغلاف المائي ، ومن سطح اليابس . ويشترك كل هذا في عمليات كثيرة جدا بعضها معروف وبعضها غير معروف فيما يبدو بحيث يساعد هذا على عدم التراكم السريع وبنسبة كبيرة لعنصر أو غاز ما بقدر لا يتناسب وامكانات تواجده أو تولده في الطبيعة .

وفي ضوء هذه الديناميكية الكبيرة يمكن القول ان الغلاف الغازي يحتفظ لفترات طويلة بالتوازن ولا يتغير محتواه ونظامه العام الا تدريجيا جدا .

ومن الصحيح أن نسبة انبعاث الغازات والعناصر الملوثة ازدادت وضوحا في العقود الأخيرة ، إلا أنه ليس من المؤكد رقميا أنها ساهمت في تغيرات هامة في محتوى الغلاف الغازي ككل، حتى لو أخذنا ما أسمى بثقب الأوزون في الحسبان . وقد سبق أن أوضحنا التفسير الأقرب إلى الصحة فيما يتعلق بانخفاض تركيز الأوزون بالمنطقتين القطبيتين على أسس لا ترتبط في المقام الأول بالتلوث الغازي . خلاصة القول أن الغلاف الغازي لن يتعرض بسرعة ، أي خلال عدة عقود أو عدة قرون لتغيرات هامة تنعكس على المظاهر الحيوية على سطح الأرض وفي البحار . هذا مع اعترافنا بإمكان ازدياد التلويث بصفة عامة في العقود المقبلة على نحو ما أوضحنا . فالغلاف الغازي يكتسب توازنا ديناميكيا مستمرا بفعل العوامل التي سبق شرحها ، كما أنه سيميك جدا بالقدر الذي يستوعب الازدياد المتوقع في كميات الغاز والعناصر المنبعثة من الكرة الأرضية بسبب العوامل المحورية التي سبق الكلام عنها .

أما بالنسبة للمحيطات والبحار فمن الملاحظ أن المياه الشاطئية أكثر عرضة للتلويث أكثر مما هو بالنسبة للأجزاء البعيدة عن السواحل . ذلك أن المناطق الساحلية يتركز فيها نشاط بشري أوسع نطاقا . فهناك كثير من الموانئ والمدن الساحلية . فضلا عن الانهار التي يأتي الكثير منها - وخاصة أنهار المناطق الصناعية - بمواد ملوثة متنوعة .

كذلك يلاحظ أن البحار الضيقة كبحر الشمال والبحر المتوسط والخليج العربي تتعرض لبعض عمليات التلويث ، وخاصة بواسطة ناقلات النفط . وقد ازدادت المواد الملوثة في الخليج العربي أثناء الحرب العراقية الإيرانية وخاصة على هيئة مواد بترولية فضلا

عن تدمير بعض الكائنات البحرية بسبب العمليات العسكرية مما غير الى حد ما من المحتوى الايكولوجى ، وإن كان هذا التغير كان فى مواضع محدودة نسبيا وليس فى كل الخليج العربى .

وبالنسبة للمساحات البعيدة عن اليابس فمن الواضح أنها أقل عرضة لعمليات التلوث . هذا اذا استثنينا بعض ما أعلن عنه من تأثير التجارب النووية فى أعماق المحيط وخاصة المحيط الهادى .

ولا ترجع القلة النسبية للتلوث فى المحيطات الى اتساعها فقط ، وإنما أيضا لشدة عمقها ، وبالتالي كمية ما تحتويه من المياه (حوالى ٩٧٪) من أجمالى مياه الدورة المائية . ويضاف الى ذلك بطبيعة الحال بعض العمليات الكيماوية والحيوية التى ربما تساعد على التوازن وهى عمليات كثيرة جدا لا زالت الأبحاث بصدد معرفة طبيعتها وتصنيفاتها (١) . ونظرا لذلك فربما يكون من الصحيح أن نتوقع أن التغير فى النظام الايكولوجى المحيطى لن يكون سريعا ، وقد يؤثر اتزان النسبى فى تقليل تأثير التلوث المرتبط بالنشاط الصناعى بوجه خاص .

أما التلوث على اليابس ، فيلاحظ أنه أكثر وضوحا فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وبخاصة ما يرتبط منها بزيادة النشاط الصناعى . فمن الثابت أن المدن الصناعية والمدن عالية التزاحم بشكل عام تساهم بنسبة كبيرة من التلوث سواء فى صورة صرف صحى أو فى الصور المختلفة للتخلص من القمامة ،

أو فى صورة السوائل والغازات الملوثة التى تنتج عن العمليات الصناعية ، كغاز ثانى اكسيد الكربون • الخ • من عوادم السيارات • ويتركز هذا التلويث فى الهواء المحيط بمنطقة المدينة ، وفى التربة والمجارى المائية التى تجاور المدينة • وإذا كانت الصورة المباشرة للتلويث تتركز فى منطقة المدينة ، فإن هناك اختلاطا أقل سرعة بالغلاف الغازى وبمياه التربة ومياه النهر أو الأنهار المجاورة بحسب ما نعرفه عن الحركة المستمرة فى الغلاف الغازى وفى الدورة المائية •

كذلك فإن الأراضى الزراعية التى تستعمل فيها المخصبات الكيماوية على نطاق واسع ومبيدات الآفات تزداد بها نسبة التلويث عنها بالنسبة للأراضى التى يقل فيها نسبيا استعمال هذه المواد • ونظرا لازدياد محاولات التوسع الرأسى فى الدول الزراعية ذات الكثافة العالية ، فإن هذه الدول قد لا تستغنى بسرعة عن استعمال المواد الكيماوية فى التسميد ، وإبادة الآفات • ومما ينبغى التنبيه إليه ، أن الصرف الصحى الذى أصبح ملازما لتحول بعض القرى فى مصر الى مدن صغيرة ، وبعض المدن الصغيرة الى مدن كبيرة يشكل مسألة هامة ينبغى التعامل معها بطريقة مناسبة • ذلك أن هذه المدن الصغيرة والمتوسطة أصبح الكثير من صرفها الصحى يتجه الى الترع والمصارف المجاورة • وهذا مما يزيد من تلويث هذه الترع والمصارف ومما يؤثر بطريقة غير مباشرة على الأراضى الزراعية ، وخاصة كلما اتجهنا شمالا على طول السهل الفيضى والدلتا •

خلاصة القول بالنسبة للتلويث فى المناطق عالية الكثافة أن أشد المناطق تلوثا هى المناطق الصناعية ، وأن المناطق الزراعية

التي تستعمل فيها المخصبات الكيماوية والمبيدات مع تحول بعض التجمعات السكنية الى تجمعات أكبر بدون صرف صحى فى صورة انابيب الى مناطق بعيدة ، هى من أعلى المناطق عرضة للتلوث على اليابس .

وهناك عمليات تلوث أخرى تتمثل فى حرق النبات الطبيعى على نطاق واسع كحرق الغابات ، أو اجتثاث بعض الأشجار . الخ . فهذا ما يقلل من نسبة الاكسجين ويزيد من نسبة ثاني اكسيد الكربون فى الجو . ولكن هذا لايساهم بصورةكبيرة فى تلوث التربة والوسط المائى المجاور . الا انه من الملاحظ أن حرق الغابات أو إزالة الأشجار الأقل انتشارا يصعب نسبيا تلافيه فى وقت قصير . ولكى يعود الغطاء الغابى الطبيعى الى ما يشبه حالته الاولى يلزمه عشرات عديدة من السنين ، كما أن زراعة الاشجار بالمدن أو القرى أو بأشبه الصحارى تلزمها رعاية قد تكون مكلفة . ويستغرق نموها الى حجم معقول وقتا طويلا أيضا حتى لو اختيرت اصناف سريعة النمو .

أما عن التلوث فى الصحارى وأشباه الصحارى ، فباستثناء ما قد يثار من أتربة بواسطة الانسان أو الرياح فهى مناطق لاتساهم فى التلوث الايكولوجى بقدر كبير . فالصحارى وأشباه الصحارى تقل بها المواد الكيماوية المرتبطة بالنشاط الصناعى ، كما انها مناطق منخفضة الكثافة السكانية جدا مما يجعلها مناطق بعيدة عن التلوث الى حد كبير . ويستثنى من ذلك طبيعة الحال بعض المواضع المحدودة حيث تتركز بعض عمليات التعدين أو ما يرتبط باستخراج النفط ، ولكن حتى هذه المواضع اقل عرضة للتلوث . وأقل مساهمة فى تلوث الغلاف الغازى والمائى مما تساهم به معظم المناطق الصناعية ، والمدنية عالية التزاحم .

أما بالنسبة للمناطق الجليدية فهي بيئة إيكولوجية خاصة تشبه الصحارى إلى حد ما في أنها لا تساهم في تلوث الغلاف الغازي بغازات ملوثة . ونظرا لمضالمة الكائنات الحية فيها فهي لا تساهم كذلك في الغلاف الغازي بما تبعثه النباتات والكائنات الدقيقة من مواد أو غازات في الوسط الحيوى . إلا أن التجارب النووية التي تجريها بعض الدول في المناطق الجليدية لا بد أنها تساهم في تغيير الوسط الإيكولوجي وخاصة الغلاف الغازي والمياه المجاورة .

وفي ضوء زيادة الاهتمام المحلى والعالمى بالتقليل من التلوث فمن المحتمل أن تسعى الدول بصورة سريعة نسبيا إلى الحد من عمليات التلوث ، ولكن هذا لا يمكن إجراء توقعات بشأنه على نطاق واسع . فهذا يخضع لمتغيرات عديدة جدا . إلا أن أهم ما فى هذه الجوانب هو صراع الإنسان مع البيئة الطبيعية من أجل البقاء ، وعلى درجة من الرفاهية والسعادة عامة .

الفصل الثالث

أطوار أهمية الموارد المائية

تمهيد :

أطوار نشاط البحوث في كافة المجالات أطوارا كثيرا في العقود الأخيرة لأسباب عديدة جدا ، كثير منها واضح • وأن كانت كلها أسباب متداخلة ومركبة • ويهمننا هنا القول أن التغيرات البيئية متداخلة هي الأخرى بصورة معقدة ، من ناحية ، ومن ناحية ثانية لا يسهل ترتيبها بحسب فاعليتها وبخاصة في النشاط الحيوى • ومن ناحية ثالثة لا يسهل البت في تحديدها زمنيا بدقة كافية مهما توفرت البيانات الكمية والسجلات بمختلف أنواعها باستثناءات طفيفة •

ومع ذلك ، فبناء على ما توفر من حقائق ودراسات مناخية وبيئية وجيولوجية مختلفة ، وخاصة ما تمخضت عنه بعض الدراسات الحديثة في العقدين الأخيرين ، كدراسات التصحر Desertification والمياه ، والأمن الغذائى ، واسقاطات النمو • الخ • هذه التى نشطت منذ أواسط الستينات على وجه الخصوص ، إلى جانب ما تراكم من معلومات أقدم ، يمكن أن نناقش ما يلوح لنا منها فيما يتعلق بأطوار أهمية الموارد المائية وزيادة الاهتمام بها ، تحت غنوائين رئيسيين يتعلقان بالعوامل التى نعرّفها تلك هما : العوامل الرئيسية ، ثم العوامل المساعدة التى نلخص في عوامل نفسية ومياسية على وجه الخصوص •

أولا - العوامل الرئيسية :

(١) من الثابت أن هناك اطرادا فى الزيادة السكانية للعالم، وبمعدلات أكبر من المتوسط العالمى فى بعض الدول ، وخاصة الكثير من الدول النامية ، تصل الى نحو ٤ ٪ ٠ ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم فى نهاية هذا القرن الى نحو ٧ بليون نسمة . ويعتبر هذا العامل أهم الأسباب المحورية التى تزداد معها الحاجة للمياه ، وبالتالي زيادة الاهتمام بها . ذلك أن هناك ضرورة لتوفير المواد الغذائية التى يبدو أنها ستظل الى عقود طويلة مقبلة تعتمد على الانتاج الزراعى بوجه خاص .

(ب) مما سيساهم فى اطراد الحاجة الى المياه قلة نمو مواردها بالمعدل الذى يواكب حاجات الانسان المتوقعة ، وكذلك زيادة الاهتمام بهذه المشكلة ، أن المياه متغير أو عامل طبيعى أساسى يتدخل بصورة مباشرة فى كل مظاهر الحياة بحيث لا يمكن « استبداله » أو الاستغناء عنه . فموارد الطاقة مثلا متنوعة ويمكن فيها الاختيار والتعديل وحتى الاستبدال . والموارد الغابية يمكن الحد من استهلاكها الى حد كبير ، أو حتى يمكن الاستغناء تقريبا عن الخشب مثلا باستخدام بدائل أخرى كالألومنيوم والحديد وبعض المعادن الأخرى ، والبلاستيك ، والزجاج . الخ . كما يمكن الاستبدال أو التعديل فى استهلاك بعض المنتجات كالأسماك والمنتجات الحيوانية وكثير من المنتجات الزراعية . بعبارة أخرى، يمكن مثلا تعديل نمط الغذاء ذاته (نوعا وكما) ، ولكن لا يمكن الاستغناء عن المياه أو استبدالها الا فى حدود لا تذكر . وهذا يعتبر من أهم الأسباب التى أخذت تجعل من شدة الحاجة للمياه دة الاهتمام بها بصورة مطردة قضية ملحة أخذة فى الاتضاح

بشكل سريع سيستمر لعقود عديدة مقبلة وربما الى النهاية .

(ج) كذلك مما يزيد الاهتمام بالمياه ان كل دولة فى حاجة الى المياه بحيث لا يمكن ان نستغنى بعض الدول عنها او تحد كثيرا من استهلاكها على سبيل الاستغناء او الاستبدال او التصدير . فالدول النامية مثلا كان من نصيبها ، لأسباب مختلفة ، ان تكون مصدرا لكثير من المواد الخام التى تصدر الى الدول الصناعية . وليس من المعقول انه يمكن فى المستقبل المنظور او البعيد ان تستغنى مجموعة من الدول - حتى لو كانت غنية نسبيا بمرورها المائية - عن مياهها او جزء منها بهدف التصدير الى الدول التى هى فى حاجة الى المياه . ففى ضوء حاجة كى الدول تقريبا الى كل او معظم مواردها المائية يزداد تفاقم المشكلة بالنظر الى المستقبل المنظور والبعيد .

(د) لو سلمنا بأن الولايات المتحدة مثلا يمكن ان تستغنى عن جزء من مياهها العذبة ، فكيف يمكن ان يكون مجديا فى الوقت الراهن او فى المستقبل المنظور او حتى البعيد ان تنقل هذه المياه الى صحراء اتكاما فى أمريكا الجنوبية او الى صحارى الشرق الأوسط . بل كيف يمكن نقل المياه من حوض المسيسيبي الى صحراء اريزونا . فالمسافة ، والتضاريس ، ووسائل نقل المياه التى يمكن تصورها فى المستقبل المنظور او حتى البعيد لا يمكن بأى حال ان تجعل هذا النقل ممكنا او مجديا .

ولعل هذا يقودنا الى تذكر بعض افكار السبعينات الخاصة بنقل كتل جليدية من القارة القطبية الجنوبية الى السعودية . فرغم الوعود الاعلامية الخارجية والقدرات المالية للسعودية مع شدة

الحاجة للمياه في شبه الجزيرة العربية عموما ، فقد تبين أن ذلك مستحيل وغير ذي جدوى بالمرّة تقريبا . ويعزى هذا الى معوقات جغرافية أهمها طول المسافة بين القارة القطبية الجنوبية وصحارى الشرق الأوسط ، والفارق الحرارى الكبير بين منطقة الشرق الأوسط وبين درجة التجمد ، وصغر حجم ما يمكن نقله من كتل جليدية بالنسبة لمقدار الحاجة للمياه في السعودية. حتى لو كانت هذه الحاجة هي حاجة التوسع المدنى فقط . أما اذا كان الأمر يتعلق بالتوسع الزراعى فالمشاكل المتصلة فى غنى عن التوضيح .

هـ) هناك معوقات سياسية أمام نقل المياه (العذبة) عبر الحدود السياسية . فالتحويل النهري الصناعى بواسطة السدود والشرح والاتفاق اذا كان ممكنا من الوجهة الجيومرفولوجية فانه لا يكون ممكنا أو سهلا لأمور سياسية . ونذكر على سبيل المثال فى هذا السياق مسألة استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، وأنهار جنوب لبنان التى أثارت - ولا تزال - مشاكل سياسية بين اسرائيل وكل من الأردن ولبنان .

وإن المحادثات والاتفاقيات الضعيفة أو الثنائية التى لا تشمل كل دول الحوض النهري بالنسبة للانهار المتوسطة والكبيرة (الدولية) لا تكون كافية لتنظيم استغلال مياه النهر . فليس من الممكن دون اتفاق وتنسيق أن تقيم دولة ما خزائنا مائيا مثلا للحد من ذبذبات التصريف بوجه خاص ، أو مشروعاً مائياً آخر يخدم الدولة التالية جهة المصب دون أن يكون هناك اتفاق قوى وتعاون حقيقى ، قد يستلزم اتفاق وتعاون جميع دول الحوض النهري . فمثلا هناك مشاكل سياسية تتعلق بمثل هذه المشروعات فى حوض دجلة والفرات . فقد أثرت مثلا مشاكل سياسية لا تزال بعضها

قائما بين كل من سوريا والعراق ، كما ان المشاكل تفاقمت فى السنوات الاخيرة بين تركيا وكل من سوريا والعراق فيما يختص بالسدود على نهر الفرات .

بل ان الاتفاقيات والتعاون القوى خاصة منذ اواخر القرن الماضى بين مصر والسودان على سبيل المثال فيما يختص باستغلال مياه النيل ليست كافية لتنظيم هذا الاستغلال فى كل من مصر والسودان دون الاتفاق والتعاون مع بقية دول الحوض وبخاصة اثيوبيا . وهناك سعى متزايد لكل من مصر والسودان بوجه خاص الى مزيد من التفاهم والاتفاق مع بقية دول الحوض لتنظيم استغلال مياه النيل ورواقده .

ومع افتراض توفر العمالة الزراعية بوجه خاص وبعض مقومات التوسع الزراعى الأخرى بالنسبة للسودان، فان التوسع الزراعى هناك باستخدام مياه النيل حتى على أساس النظم الهندسية القائمة ، يعنى نقص المياه الواردة الى مصر التى هى فى اشد الحاجة الى مزيد من المياه للتوسع مثلا على هوامش السهل الفيضى وفى جنوب الوادى الجديد ، وشمال سيناء ومنطقة ساحل مريوط . الخ . للحفاظ على الأمن الغذائى فى المستقبل . ومصر لا تستطيع ان تطالب السودان خاصة وبقية دول الحوض عامة بزيادة حصتها من المياه (نقل كمية اكبر من المياه) على أساس النظم الهندسية القائمة الخاصة بضبط النهر . فذلك يتصل بأسباب سياسية ونفسية تتعلق بطموحات السودان فى التوسع الزراعى خاصة . وفضلا عن الطموحات والحاجة المتزايدة للمياه فى كل من مصر والسودان فان طموحات بقية دول الحوض اخذت فى التزايد . وهناك تصورات متفاوتة يمكن عملها فيما يختص بضبط مياه النيل بصورة افضل

لخدمة العقد المقبل والمستقبل الأبعد ، ولكنها جميعا لا تخفى أن هناك مشاكل سياسية عديدة تساهم فى حدة مشكلة « نقل كميات أكبر من المياه » الى الدول التالية جهة المصب ، ذلك الذى يعبر عنه عادة بزيادة الحصة من التصريف .

وقد كانت مشكلة الجنوب فى السودان السبب الرئيسى فى توقف أعمال استكمال مشروع قناة (جونجلي) التى تزيد معدل تصريف النهر الى وسط السودان ومصر ، ولولا هذه المشكلة لأمكن توفير نحو ٧ مليار متر مكعب سنويا لمصر فضلا عن حصة السودان مع احتمال زيادتها مستقبلا .

ويوضح هذا ، العوامل السياسية والطموحات التى قد تقف عائقا أمام نقل المياه عبر الحدود ، وذلك على غير ما هو الحال بالنسبة للمواد الخام مثلا أو المنتجات البحرية . بل أن الهواء الذى يصنف عادة كعنصر وعامل أكثر أهمية فى المحتوى البيئى لا يتصل مباشرة بمشاكل سياسية ، وليست هناك قضية تتعلق بنقل الهواء أو الأكسجين مثلا . أما (نقل) الماء العذب وخاصة مياه الأنهار عبر الحدود فيتصل بمشاكل عديدة على نحو ما سبق التوضيح .

وليس من الواضح فى المستقبل المنظور ما اذا كان سيتم تعاون دولى على نطاق واسع وبصورة فعالة لمواجهة المشكلات الكبرى كتفاقم عجز الموارد المائية وخاصة المياه الجارية أم أن الصراع السياسى بمستوياته سيستمر زيادة أو نقصانا . كما أنه ليس من الواضح فى المستقبل المنظور أو البعيد ما اذا كان سيزداد تفتت العالم الى عدد من الدول أكبر أم سيقبل عدد الدول وتقل حدة

العوائق السياسية . هذا وان كان الاحتمال أرجح الى حد ما فى ضوء تطورات السنوات الأخيرة بأن يكون هناك تعاونا وتكاملا وربما وحدة كاملة بين بعض مجموعات دول العالم المتجاورة .

الا انه يصعب تصور وحدة سياسية لعدد من المجموعات ، أو وحدة سياسية للعالم خلال المستقبل المنظور أو حتى البعيد ، لعقود عديدة أو حتى لقرون . فالإنسان عامة تتنازع الرغبة فى عيش سعيد مع الآخرين ، والانانية أو حب الذات فى نفس الوقت . ويتمثل هذا فى مظاهر شتى من بينها الرغبة فى التعاون أو التكامل مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بالاستقلال والتميز السياسى والحضارى . وعلى هذا الأساس يمكن القول أن صعوبة نقل المياه خارج الحدود قد تبقى قائمة فى العقود المقبلة أو لقرون عديدة . ذلك أن حل المشكلات السياسية وإزالة الحدود لا يمكن أن يتم فجأة أو أبان عقد أو عدة عقود . وهكذا فيلوح لنسأ أن المشكلة ستبقى قائمة أو تزداد حدتها بزيادة الحاجة للمياه فى العقد المقبل وفى عقود عديدة تالية . وحتى لو سلمنا بحل المشكلات السياسية وإزالة الحدود فى بضعة عقود فإن متغيرات أخرى سيستمر مفعولها فى زيادة حدة المشكلة الرئيسية وهى اطراد الحاجة للمياه ، وخاصة المياه العذبة . وفى مقدمة هذه المتغيرات اطراد استهلاك المواد الغذائية بسبب اطراد الزيادة السكانية على نحو ما أشرنا ، وطموحات تحسين الغذاء وخاصة فى الدول الفقيرة بصفة رئيسية .

(و) مشكلة عجز الموارد المائية العذبة قائمة ولموسة فى كثير من الدول ، وخاصة الصحراوية وشبه الصحراوية منذ وقت طويل . ويهمنى هنا أن نوضح أنها ازدادت حدة وازداد

الاهتمام بها فى السبعينات على وجه الخصوص نظرا لبروز مشكلة التصحر Desertification على وجه الخصوص، فى بعض دول افريقية وآسيا . كما ازداد الاهتمام بها فى السبعينات لزيادة الاهتمام بدراسات توفير الغذاء . وأخيرا اتصلت المشكلة بمسألتين تهمان كافة دول العالم تقريبا ، هما التلويث Pollution ، والتغيرات المناخية التى أخذ الاهتمام بها يتزايد فى الواقع منذ أواسط السبعينات مع نشاط أكبر فى الثمنينات ، وخاصة السنوات الأخيرة .

وهكذا فيمكن القول انه فى العقدين الاخيرين برز الاهتمام بالموارد المائية وخاصة المياه العذبة . ومع بروز قضيتى التلويث والتغيرات المناخية فى السنوات الأخيرة بصورة صارخة سيزداد الاهتمام فيما نرجح بكثير من الدراسات البيئية فى العقد المقبل ، مع تركيز واضح على معالجة عجز الموارد المائية العذبة فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، وكذلك ضبط الجريان السيلى ، وتنظيم الأنهار الموسمية وشبه الموسمية ، وخاصة فى الدول النامية

(ز) اذا كانت التغيرات المناخية المتوقعة ابان العقود المقبلة، وربما ابان عدة قرون مقبلة فيما نرى . لن تكون شديدة او خطيرة اذا استثنينا الذبذبات المحلية الشاذة ، فانه من الواضح ان تلوث المياه لن يقل معدله ، بل من المرجح انه سيزداد وخاصة بالنسبة للمياه العذبة فى دول العالم ، وعلى الخصوص فى الدول الصناعية . وأن زيادة تلوث المياه العذبة أخذ يؤرق بعض (١) هذه

(١) انظر « بيريرا » ، رقم ٦٣ ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

الدول منذ عقود عديدة . وقد أخذت هذه الدول تنفق الكثير لمعالجة تلوث مياه الأنهار .

وان اطراد تلويث المياه العذبة بصفة رئيسية بسبب زيادة المخلفات الصناعية والمنزلية ، والتوسع فى المعالجات الكيماوية سيساهم فى عجز الموارد المائية العذبة النظيفة اللازمة لسد حاجة المدن ، كما سيساهم فى تفاقم مشكلات المياه العذبة (الطبيعية) اللازمة لرى بعض المناطق . هذا مع احتمال كبير لزيادة ظاهرة الأمطار الحمضية . وتشير هذه الاعتبارات الى زيادة الأهمية النسبية للموارد المائية العذبة حتى بالنسبة للدول الصناعية .

(ح) ان توفير المياه العذبة بمعدل يواكب النمو السكانى وتوفير الغذاء اللازم ، يعتبر مطلباً أساسياً لكل دول الوطن العربى بوجه خاص ، ودول الصحارى والتصحر فى افريقية وآسيا بصورة عامة . وقد اشارت دراسات عديدة الى هذه الحقيقة . كما ان دول المناخ المسمى وخاصة فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، يلزمها السيطرة على مواردها من المياه العذبة ، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم التصريف المائى ، ومع اطراد الزيادة السكانية واطراد الحاجة بالتالى الى المواد الغذائية يمكن من التنبؤ بأنه ستكون هناك رغبة ومحاولات متزايدة من قبل حكومات وشعوب هذه الدول فى المستقبل المنظور والبعيد نحو تحقيق ذلك . أى ان الاهتمام المحلى والاقليمى بالموارد المائية العذبة سيتزايد بالنسبة لهاتين المجموعتين من الدول فى العقد المقبل وفى العقود التالية .

وفضلاً عن تزايد الاهتمام المحلى والاقليمى فى هذه الموارد المائية العذبة المحلية ، فان الدول الصناعية أخذت فى ز

الاهتمام بهذه المياه في أراضيها . فمع انه من الواضح أن أغلب الدول الصناعية تتوفر بها كميات أكبر من المياه العذبة ، إلا أنها تواجه مشكلة تلوّث المياه العذبة (وغير العذبة) على نحو ما سبقت الإشارة إليه . ومن الطبيعي أن يكون هذا مصدرا من مصادر القلق لدى شعوب وحكومات هذه الدول . ومن ناحية أخرى ، فمما يقلق الدول الصناعية إلى حد ما فيما يتعلق بعجز المياه العذبة في دول الصحارى والتصحّر عجز الموارد المائية العذبة في هذه الدول وبدرجة أقل عدم ضبط الانهار في المناطق الموسمية وخاصة الآسيوية (١) .

فبالنسبة لدول الصحارى والتصحّر ، يهتم الدول الصناعية أن تنمو هذه الدول حضريا وزراعيا (بأقل قدر من التنمية الصناعية) ، وذلك للحفاظ على استثمارها كاسواق للمنتجات الصناعية بصفة خاصة وبعض منتجاتها الحيوانية والزراعية . ومن البديهي أن هذا مما يقلل من المساعدات المالية التي تخصص لبعض هذه الدول ، وخاصة الدول غير النفطية .

وبالنسبة للدول الموسمية ، فإن تحسين فرص التوسع الزراعي والغايبى مما يساهم في الحفاظ على انتاج بعض المواد الأولية الزراعية والغايبية ، وبعض المنتجات الغايبية التي تصدر إلى الدول الصناعية . فمن بين بعض صادرات هذه الدول إلى

(١) هناك مشكلات أخرى تتمثل بضبط بعض الأحوال الهيدرولوجية الأخرى ، والحفاظ على التربة . الخ مما يتصل بتنمية الموارد الزراعية والغايبية بوجه خاص .

بعض الدول الصناعية بعض الأخشاب ، وخاصة خشب أشجار الساج والابنوس والصندل ومادتي الكافور والصمغ . كما أن هناك بعض الدول الموسمية الأقل تطرفا فى مناخها تنتج وتصدر المطاط وجوز الهند ، وزيت النخيل والشاي وبعض الفواكه ، بالإضافة الى القطن والجوت . الخ . وان استقرار الأحوال الزراعية والغابية فى هذه الدول يساعد على استمرار امداد الدول الصناعية بهذه المنتجات . فهذه الدول - كما سبقت الإشارة - تعمل باستمرار للحفاظ على الأسواق التى تصرف فيها منتجاتها الصناعية ، وبعض منتجاتها الحيوانية والزراعية .

ويتلخص هذا فى أن الدول الصناعية تعمل على استمرار تسويق منتجاتها الصناعية على وجه الخصوص ، سواء فى دول الصحارى والتصحّر ، أو فى الدول الموسمية (وغيرها بطبيعة الحال) ، وعلى تقليل المساعدات المالية التى تخصص لكثير من هذه الدول .

نخلص من هذا الى أن التحليل السابق يوضح أن المياه العذبة أخذت أهميتها فى التزايد ، وسيستمر هذا التزايد باطراد فيما يبدو على المستوى المحلى ، والاقليمى ، والعالمى بصفة عامة . كما يشير الى أن هذه الأهمية أصبحت ملموسة بصورة تستدعى ضرورة زيادة التعاون المحلى والاقليمى والعالمى لتحسين الأحوال من الوجهة البيئية بمعناها الشامل .

وقبل استعراض العوامل المساعدة (النفسية والسياسية) التى تتصل باطراد أهمية الموارد المائية ، وزيادة الاهتمام بها ، لعله من المستحسن أن نشير ولو بإيجاز الى بعض الآمال التى

تتطلع اليها البشرية نحو التوسع بمعدلات أكبر فى استغلال موارد المياه غير العذبة .

ذلك أن مياه البحار والمحيطات تشكل موردا طبيعيا وهاما ستطرد الحاجة لاستغلاله على نطاق واسع ، فى ضوء النمو المتزايد للحاجة الى الغذاء للأسباب التى نعرف معظمها .

وبذلك فمن المتوقع أن يزداد الاهتمام بالصيد وتربية الأسماك واستنباط الطحالب البحرية المناسبة للغذاء الآدمى . الخ . ومن الطبيعى مع هذا التزايد فى استغلال الموارد البحرية على هذا النحو وزيادة الارتباطات والتعاون الدولى أن تزداد كثافة الملاحه البحرية واستغلال البحار معدنيا وكيمياويا . الخ .

ومن الجدير بالذكر أن البحار والمحيطات بها موارد سمكية كبيرة جدا لا يستغل الا جزءا يسيرا منها . ورغم ضخامة هذا المورد ، فان نصيب ما تساهم به المنتجات البحرية من الأسعار الحرارية الغذائية لا يبلغ سوى نسبة ضئيلة (١) .

ويمكن أن تتضاعف هذه النسبة عدة مرات اذا تم التوسع فى عمليات الصيد مع اتخاذ الاحتياطات المناسبة بقدر الامكان لتقليل نسبة ما تؤدى اليه عمليات صيد اسماك معينة من قتل لأسماك أخرى ، وكذلك التقليل من عمليات التلويث بقدر المستطاع .

كذلك من الجدير بالذكر انه من المتوقع أن تزداد عمليات

(١) فرج ، محمد محمد (مترجم بدون تاريخ) ، البحار ضد الجوع ، تأليف « ابريل » كـ (١٩٧٠) ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ص ٢٣٦ .

اعذاب (تحلية) المياه وخاصة على السهول الساحلية فى المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه المطيرة للاستهلاك المبنى والزراعى .
كما أنه من المتوقع أن يزداد التوسع فى استغلال الطاقة وخاصة الطاقة الشمسية . وما يساعد على استغلال هذه الطاقة فى تلك المناطق المذكورة توفر الاشعاع الشمسى بمعدلات كبيرة . وفى ضوء هذا مع التعاون الدولى ، مع احتمال توفر رأس المال فى بعض هذه المناطق الساحلية ، يمكن القول أنه من المرجح أن يطرء التوسع فى اعذاب المياه بهذه المناطق فى العقود المقبلة .

ثانيا - العوامل المساعدة :

يلوح للباحث أن العوامل النفسية والسياسية من الأهمية بمكان فى توجيه التفكير والبحث والتخطيط ، وفى التأثير عموما فى التغييرات الحضارية على مر التاريخ .

ولسنا الآن بصدد بحث موسع ليلم بهذه الجوانب ويناقشها ويوضحها ، ولكننا نرى فيما يتعلق بالتوقع الخاص بزيادة أهمية الموارد المائية أن نشير الى نقطتين تبدوان ذات أهمية خاصة .
النقطة الأولى هى الجانب السيكلوجى الذى يكمن فى الخوف من المجهول ، وما ينتج عن ذلك من اللجوء الى بعض الاحتياطات واتخاذ الاجراءات (التخطيط) الكفيلة بالحد من المخاطر . والنقطة الثانية هى اتضاح ضرورة التعاون الدولى للتغلب على المخاطر المرجحة والمحتملة . وهاتان النقطتان اطرد اتضاحهما فى العقود الأخيرة وخاصة فى الثمانينات . ويعتقد الكاتب أن هاتين النقطتين مما يزيد من اطراد أهمية الموارد المائية فى العقد الذى بدأ وفى القرن العشرين .

وتوضيحا للنقطة الأولى ، وهى الخوف من المجهول ، وخاصة ما كان يتعلق منه بالمستقبل ، نقول أن هذه طبيعة انسانية ترقى الى مستوى الغريزة فى بعض المفهومات . ومن الثابت أنها لعبت دورا هاما فى حياة الأفراد والشعوب والدول على مر العصور . الا أن الملفت للنظر أن هذه الصفة الطبيعية فى الانسان تزداد فاعليتها عندما يتعثر الانسان فى التكيف مع الواقع ، أو فهم مكوناته على الأقل .

ورغم الانبهار بالتكنولوجيا وما حققته من انجازات رائعة فى كثير من المجالات ، وخاصة التفصيلية ، فى العقود الاخيرة الا أنها لا زالت - كما يرجح أن تبقى لوقت طويل - عاجزة عن أن تحقق فهم مكونات الكوكب الذى نعيش فيه ، وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل والماضى . كما أنه حدثت ظاهرات طبيعية وبشرية هامة فى العقود الاخيرة ، وخاصة فى السبعينات والثمانينات ، عجز الانسان رغم التقدم التكنولوجى عن فهم اسبابها الحقيقية كاملة وعن إيجاد حلول مناسبة وسريعة لها .

فمثلا كانت ظاهرة التصحر ، وخاصة فى الأراضى شبيهة الصحراوية مثلا لعجز الانسان أمام التغيرات المناخية والمائية على وجه الخصوص . وإذا كانت الآراء والدراسات التى تمت خلال السبعينات والثمانينات حول هذا الموضوع كافية للخروج باستنتاجات عامة عن التغيرات البيئية المسببة والنتيجة ، فإن هذه الدراسات لم تقدم سوى توصيات يمكن وصفها بأنها تعبر عن عجز الانسان فى تلك المناطق ، وعجز الانسان بمعناه الشامل عن حل المشكلة بالسرعة المطلوبة . وهذا مؤشر الى احتمال استمرار عجز الانسان محليا عن مواجهة هذه التغيرات فى المستقبل (وهذا مما يستدعى ضرورة التعاون العالمى على نطاق واسع) . كذلك

من الواضح أن هذا ساهم في تفاقم خوف الانسان مما يخفيه المستقبل وخاصة القريب .

وكذلك توضيحا لتفاقم الخوف من المجهول دون الدخول في تحليل موسع هو مسألة التلويث pollution ، وخاصة ما يتصل منه بالصناعة ، باطراد لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية . ولما كانت البدائل النطيفة للطاقة في الوقت الراهن ، وفي المستقبل المنظور على الأقل ، غير كافية للاحتفاظ بالنظام الصناعى وتنميته ، فان استحالة التغير المفاجئ في هذا النظام تخلق حالة من الغموض في تطورات المستقبل وكيفية مواجهة المصاعب .

ومما زاد الانسان خوفا مما يخفيه المستقبل القريب ما تشير اليه بعض الوسائل التكنولوجية الحديثة من وجود فتحة في طبقة الأوزون ، وخاصة خارج منطقة القطب الجنوبي . ونظرا لأن هذه الفتحة - الى جانب بعض التغيرات الأخرى في العمليات الكيماوية الضوئية وغيرها مما يؤثر - هي فتحة يرجح البعض أنها تكونت في العقود الأخيرة ، فان هذا مما يساهم من تفاقم الشعور بالخوف بوجه خاص من التغيرات الفزيوايكولوجية وما يترتب عليها في السنوات والعقود القليلة المقبلة . وقد سبق أن ناقشنا ضمن الفصل الثانى ما يتعلق بهذه الفتحة ، من حيث طبيعتها وكيفية تكونها وتأثيرها البيئى . هذا مع احتمال وجود فتحة شبيهة فوق القطب الشمالى .

ومما يساهم أيضا في زيادة هذا الشعور وخاصة بالنسبة للمستقبل القريب ، ظاهرات أخرى تتصل بصورة أكثر مباشرة بالانسان وتصرفه ونظامه الاجتماعى والسياسى بين أهمها مرض

الايديز والادمان ، ثم اخيرا التغيرات الايديولوجية التي ظهرت في المعسكر الشرقي .

واستمرارا لتوضيح النقطة الاولى وهى الخوف من المجهول، وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل القريب ، نقول ان التغيرات المناخية والمائية التي اوضحتها حوادث العقود الاخيرة ودراساتها تنعكس مباشرة على الغذاء . وان تأمين هذا الجانب هو موضع اهتمام قد يصل الى حد الخوف من المستقبل ، سواء على المستوى الفردى او الجماعى .

ولعل هذا الجانب (تأمين الغذاء) يقوم بصفة رئيسية ومباشرة على التوسع الأفقى والرأسى فى استغلال الموارد الطبيعية، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بالانتاج الزراعى . وفى رأى الكاتب أن هذا الانتاج يعتمد بصفة كبيرة او رئيسية على استثمار الموارد المائية العذبة(١)،وعلى التوسع فى استثمار الموارد المائية الأخرى لتحقيق الأمن الغذائى .

كذلك استمرارا لتوضيح هذه النقطة نذكر ان الادلة التاريخية تشير الى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية وحضارية مختلفة،

(١) مقومات الانتاج الزراعى الأخرى تاتى فى الأهمية فى أغلب الدول بعد الموارد المائية . فالايدي العاملة مثلا متوفرة فى معظم الدول ، والتربة يمكن استصلاحها ، بل يمكن زراعة مساحات واسعة من الصحارى مثلا اذا توفرت المياه ، ولتبيين أهمية الحاجة للمياه بالنسبة لمصر مثلا بشئ من التوسع يمكن الرجوع مثلا الى : جاد ، رقم ١٣ ، وكذلك الوقوف على بعض ما يتعلق باستغلال مياه الامطار والسيول فى : جاد ، رقم ١٥ ، ورقم ١٢ ، صالح ، رقم ٢٢ ، الحسينى ، رقم ٥ ٠٠ الخ .

بعضها كان مثيرا للخوف من تطورات المستقبل لدى نفس الجماعة أو للجماعات والشعوب الأخرى . وكثيرا ما كانت هذه الاضطرابات راجعة لتغيرات واضحة فى الظروف الطبيعية وبخاصة فى الجوانب المناخية والمائية .

ومما يزيد من حذر الانسان واحتياطه وخوفه وعمل خطط مختلفة الآجال والبدائل ، أن المتغيرات البيئية شديدة التعقيد والتداخل زمنيا ومكانيا . وقد ازداد التعقيد والتداخل بين المتغيرات بصورة شديدة فى التاريخ الحديث ، لأسباب لا حصر لها ولا ترتيب موحد لها . وهذا مما يعنى أن الانسان لا يزال رغم التقدم العلمى والتكنولوجى عاجزا عن السيطرة على بيئته المحلية، أو العالمية (كوكب الأرض) . كما يعنى هذا ضرورة العمل بشتى الوسائل على استغلال الموارد وخاصة الطبيعية ، وفى مقدمتها الموارد المائية ، لمواجهة هذا الموقف الذى تعقد فى العقود الأخيرة، وخاصة العقدين الاخيرين .

ما سبق يتعلق بالنقطة الأولى ، وهى أن تفاقم الشعور بالخوف من المجهول ، وخاصة بالنسبة للمستقبل القريب سوف يساهم فى زيادة أهمية الموارد المائية والاهتمام بها فى العقود المقبلة .

نقطة ثانية ذات طابع سياسى فى ازدياد الاهتمام بالموارد المائية فى العقود المقبلة هى أن زيادة الاتصال فى العقود الأخيرة، واطراد المعرفة الواقعية والدعائية لكثير من المشكلات المعاصرة ، هى من اسباب احتمال اطراد التعاون الدولى كما سبق أن اشرنا وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية واستغلال وتنمية الموارد . ومن الطبيعى أن المعوقات، والحواجز السياسية بأشكالها المختلفة

لأن تستمر بنفس الصرامة التي اتضحت في القرن العشرين ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وفي ضوء ذلك فإن زيادة التعاون ربما سيساعد على فتح المجال بصورة أرحب لاستثمار الموارد الطبيعية ، بما في ذلك تنمية وتنسيق استغلال الموارد المائية تحاشيا لمواجهة احتمالات المستقبل القريب بغموضها النسبي الذي اتضح أخيرا .

ومن المرجح أن ما ذكرنا من عوامل مساعدة (نفسية وسياسية) تساهم في اطراد الاهتمام بتنمية الموارد المائية أخذه في الاتضاح ، ولن تخف حدة هذه العوامل الا بالاستقرار النسبي لتكيف الانسان مع المتغيرات البيئية . وليس من السهل بالنسبة لكل دولة عمل خطة ثابتة ، وكذلك بالنسبة لكل من التكتلات السياسية والاقتصادية ، وللعالم بطبيعة الحال ، لتحقيق التكيف بين الانسان والظروف البيئية في وقت قصير . وانما الذي يمكن أن يكون هو وضع خطوط عريضة عمادها التعاون على كافة المستويات ، واستثمار الموارد المائية ، وخاصة التحكم في الجريان المائي واستغلاله بقدر الامكان ، وخاصة بالنسبة للمناطق ذات الشدود المناخى والمائى الكبير ، وكذلك التوسع في استثمار بقية الموارد المائية .

ويأتى فى المرتبة الثانية الحد من التلويث الصناعى ، والاهتمام بالريف والمناطق التى تقل بها المعوقات الطبيعية الصعبة لتشجيع الاستقرار بها ، والحد من الهجرة الى المدن الكبيرة والمتوسطة .

ثم هناك ما يمكن تصوره من خطط وسياسات تفصيلية ، كتعديل نمط التعليم وتشجيع الدراسات ذات الطابع التطبيقى المباشر ، وتعديل نمط الغذاء وكما ، وتعديل الخطة المحصولية ، وتزويد استهلاك المياه والطاقة . الخ .

ثالثا - بعض الاشارات الاضافية :

هناك بعض النقاط المتصلة باطراد اهمية الموارد المائية ، منها ما يهم الوطن العربى ، ومنها ما يبين توضيح ضرورة الاهتمام باستغلال مياه الانهار الخارجية (البخيلة exotie, exorele) ونشير فيما يلى الى الخطوط العامة لبعض هذه الجوانب بايجاز شديد .

من المعروف ان اهم الموارد المائية المناسبة للتوسع الزراعى هى الأمطار والانهار ، والمياه الجوفية ، والبحيرات العذبة . وقد ثبت بالتجربة والأدلة انه لا سبيل الى التوسع فى الأمطار الاصطناعية لأسباب مختلفة بعضها أسباب طبيعية ، وأخرى اقتصادية وتكنولوجية . ومع ذلك فيمكن الترشيد والاستغلال الأمثل لما يسقط من أمطار سواء لخدمة البيئة المحلية وخاصة فى التوسع الزراعى وتنمية الغطاء النباتى الطبيعى ، أو بالتعاون لخدمة الجريان المائى .

فمثلا بالنسبة لخدمة البيئة المحلية فى مصر يمكن ان نتكلم عن التوسع فى النباتات والمزروعات التى يمكن ان تنمو فى ظروف شبه حدية . ومن بين هذه النباتات والمزروعات نباتات العلف ، والشعير ، والقمح ، فى المناطق التى يزيد فيها التساقط عن الفاقده بالتبخير على وجه الخصوص . فمثلا يمكن التوسع فى سواحل مصر الشمالية فى هذه المزروعات على غرار ما بدأت به الدولة منذ عدة سنوات فى بعض هذه المساحات . ويمكن قول ذلك عن مساحات شبه حدية كثيرة فى الشام والعراق وعمان واليمن وغيرها الكثير من مناطق العالم شبه الصحراوية .

وهناك حاجة متزايدة للتحكم فى الانهار ، وبخاصة الأنهار الخارجية (الدخيلة exotie, exoreic) ، وانهار المناطق شبه المدارية والموسمية لأسباب عدة (مثال ذلك نهر النيل ونهر الفرات) • وفى مقدمة هذه الأسباب شدة حاجة الأراضي المجاورة للمياه بسبب قلة المطر على وجه الخصوص • ومن ناحية أخرى فان كثيراً من مناطق انهيار الخارجية المصدر ، والمناطق شبه المدارية ، هى مناطق نامية تمثل الزراعة جانباً هاماً من اقتصادها • ومع زيادة الحاجة لضبط الجريان السطحى واستغلاله على النحو الأمثل فى التوسع الزراعى خاصة ، يصبح من الضرورى الافادة بكل الطرق والوسائل الممكنة • وبانسب التكاليف • وتختلف هذه الوسائل والطرق والتكاليف بحسب حجم وطبيعة الجريان • ونخص بالذكر هنا أن الجريان الطارئ فى الصحارى وشبه الصحارى يستلزم اجراءات تفصيلية خاصة تختص بالتحكم بقدر الامكان فى هذا الجريان بقصد استغلال مياهه ، والحد من التأثير التخريبي له ، وللتوسع فى هذه النقطة ، يمكن الرجوع الى بعض الدراسات السابقة (١) •

ومن المتوقع ، فى العقد الذى بدأ وفى العقود المقبلة ، زيادة التوسع فى هذه الجوانب • وقد بدأت مصر مثلاً منذ عدة سنوات فى تحسين استغلال مياه السيول بصورة أفضل فى سيناء فى سياق المشروعات الأخرى المتصلة بالتوسع الزراعى •

وفيما يتعلق بالمياه الجوفية ، فيمكن التوسع فى استغلالها ، ولكن فى سياق خطة محكمة تتلخص فى عدم سرعة استنفادها فى وقت قصير • ومع ذلك فيمكن القول عموماً أن هناك مشاكل كثيرة

(١) للتوسع فى ذلك راجع مثلاً: صالح ، رقم ٢٢ ، الحسينى ، رقم ٥ •

تتعلق بالتوسع الزراعى باستخدام المياه الجوفية على نطاق واسع تتلخص فى أن هذه المياه عادة ما يتوقف استعمالها لعدم تجديدها ، فمعظمها مياه حفرية غير متجددة • ولهذا السبب مع اسباب أخرى أقل أهمية يصعب التوسع فى تعمير وتوطين المشتغلين بالزراعة التى تعتمد على هذه المياه على نطاق واسع وبصفة دائمة • فهى إذن لا تبشر بالكثير من الآمال بالنسبة للمنطقة العربية ، رغم أن هذه المنطقة هى من أشد مناطق العالم حاجة للمياه ، وبخاصة فى العقود المقبلة نظرا للزيادة السكانية على وجه الخصوص •

ومن الواضح أن هذا يستدعى ضرورة الاعتماد على الموارد الطبيعية والاقتصادية الأخرى كالبتروىل والمواد الخام الزراعية كالقطن وعلى الموارد البشرية كذلك ، من خبرات وعمالة فنية وغير فنية • • الخ ، فى تحقيق عائد اقتصادى خارجى للاستفادة به فى استيراد المواد الغذائية على الأقل بالنسبة لبعض الدول • ومن الواضح أن هذا يستلزم سياسة ذات حدين تقوم على تنمية استغلال الموارد المائية محاولة للاكتفاء الذاتى غذائيا بقدر الامكان ، مع سد النقص بالاعتماد على تنمية الموارد الاقتصادية الأخرى •

وإذا نظرنا نظرة عالمية الى مياه البحيرات العذبة كفتوريا، والبحيرات العظمى ، وبحيرات أمريكا الجنوبية ، وبحيرات الهضاب الآسيوية الوسطى وغيرها ، فيمكن القول أنه لا يسهل استغلالها مباشرة فى التوسع الزراعى لأسباب تضاريسية وبيدولوجية، ومناخية فضلا عن اسباب سياسية فى بعض الحالات • ومع ذلك فستزداد الحاجة فى المستقبل ، على مستوى تفصيلى ، لاستغلال البحيرات فى التوسع السياحى ، وفى التوسع المدنى ، وبعض التوسع الزراعى على نطاق ضيق •

ملخص

لعله من المستحسن أن ننهي هذا البحث بملخص في صورة عدد من النقاط التي تبلور ما سبق مناقشته من موضوعات . وقد روعي في تسلسل هذه النقاط ، أن تتفق وتتابع ما ورد في موضوعات وفصول البحث . وفما يلي هذه النقاط :

١ - تشير الدراسات الجيولوجية والجيومرفولوجية الى احتمال حدوث عصر جليدي ، على غرار ما كان سائدا في أواخر البليستوسين . وهذا على غير ما تشير اليه دراسات واستنتاجات أخرى أشرنا إليها في هذا البحث .

٢ - تشير الدراسات الفلكية الى احتمال التسخين في المنطقة القطبية الشمالية ، والتبريد في المنطقة القطبية الجنوبية . وهذا يعني ترجيح توقف ذوبان جليد أنتركتيكا فيما بعد الهولوسين . ويتعارض هذا الاستنتاج مع بعض الاستنتاجات الأخرى وخاصة ما أشار اليه « فونج » Fong .

٣ - رغم تفاوت التقديرات ، فإن الأدلة الرئيسية تشير الى أن التغيرات في درجة التسخين أو التبريد العام للغلاف الغازي ستكون ضئيلة جدا لقرون عديدة مقبلة أو لآلاف سنة قادمة أو نحو ذلك .

٤ - يناقش البحث أن احتمالات هذه التغيرات الطفيفة تتضمن أنها ستكون تغيرات تدريجية وليست فجائية . هذا بالرغم من وجود دليل على حدوث التغير الفجائي ، وهو دليل يعد ضعيفا في نظر الباحث .

٥- إذا اعتمدنا على الأدلة الفلكية ، فمن المرجح أن يزداد نوبان جليد العروض العليا في نصف الكرة الشمالي ، وزيادة التثليج أو ثباته في انتركيتكا كما سبق القول .

٦ - لعل اتساع اليابس في نصف الكرة الشمالي ، وكذلك وضوح بعض التضاريس في ذلك النصف ، ربما يساهم في وجود بعض مظاهر الشذوذ المناخي بصورة أوضح مما هو بالنسبة لنصف الكرة الجنوبي .

٧ - بالاعتماد على الأدلة الفلكية ، فان كمية مياه البحار والمحيطات لن تتغير كثيرا (لقرون عديدة أو لآلاف سنة أو نحو ذلك) . وفي ضوء ما يحتمل من تغير تدريجي فان أقصى مدى للاختلاف بين ما سيحدث وما هو قائم حاليا ربما يكون بعد نحو ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ سنة . وكذلك فربما لن تكون هناك تغيرات فجائية وكبيرة في العلاقة بين اليابس والماء . إذا استبعدنا تأثير الحركات التكتونية ، فهذه فترة قصيرة جيولوجيا لا تناسب تغيرا تكتونيا هاما .

٨ - يفسر الباحث تكون فتحة (ثقب) الأوزون في منطقة القطب الجنوبي على أسس تتعلق بصفة رئيسية بدوران الأرض حول محورها ، وليس لأسباب ترجع إلى عمليات كيميائية في الغلاف الغازي ، أو لحدوث بعض عمليات التلوث .

٩ - رغم عدم توفر قياسات عن نسبة الأوزون فوق القطب الشمالي ، فان الباحث يرجح وجود نقص في تركيز هذا الغاز فوق ذلك القطب شبيه بما هو موجود فوق منطقة القطب الجنوبي . بعبارة أخرى ، يرجح الباحث وجود فتحة (ثقب) مماثلة فوق منطقة القطب الشمالي .

١٠ - يقدم هذا البحث تفسيراً لتغير موقع فتحة الأوزون في فصول السنة المختلفة ، وذلك لتغير موقع الهواء الهابط في منطقة الدوامتين القطبيتين ، ففي الربيع والخريف يتركز هبوط الهواء على القطبين تقريبا ، أما في الصيف والربيع فيختلف موقع هذا الهبوط بحيث يبتعد عن القطبين نسبيا .

١١ - بالنسبة للتلوث pollution ، من المرجح أنه لن يقل أو أنه سيستمر ازديادا الى حد ما ، ولكنه لن يساهم كثيرا في أحداث تغيرات مناخية أو مائية هامة شاملة . بل ستركز بصورة موضعية أو محلية في بعض الأجزاء وخاصة المدن الكبيرة ، والمدن الصناعية ، وكذلك ستركز التلوث الى حد ما في مناطق الكثافة السكانية العالية ، حيث تتبع أساليب التوسع الرأسى الزراعى باستعمال المخصبات والمبيدات . الخ .

١٢ - رغم التغيرات الطفيفة المتوقعة في اجمالى تلوث المحتوى الغازى والمائى على الكرة الأرضية ، فهناك ما يشير الى بعض التفاوت في أشكال ودرجة التلوث في توزيعات أوسع نطاقا تقوم على أسس جغرافية تمتد في مساحات أوسع على القارات والمحيطات .

١٣ - بالنسبة للموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، ستطرد أهميتها في المستقبلين المنظور والبعيد ، كما سيخصص لها مزيد من الاهتمام من حيث التخطيط والاستغلال .

١٤ - من الضرورى عمل خطط واتخاذ سياسات للتغلب على اطراد عجز الموارد المائية العذبة ، وخاصة من خلال التعاون الدولى بشتى صوره ، هذا ، مع عمل خطط تفصيلية أخرى لمواجهة المشكلة .

١٥ - عالج البحث العوامل الرئيسية التى ستزيد من أهمية الموارد المائية ، وخاصة المياه العذبة ، فى المستقبلين المنظور والبعيد . ومن أهم هذه العوامل ، ازدياد السكان . كما أن المياه متغير طبيعى أساسى يتدخل فى كل مظاهر الحياة ، وكذلك فإن كل دولة من دول العالم فى حاجة متزايدة الى مواردها المائية ، وخاصة المياه العذبة . وفى نفس الوقت وفى حالة وجود بعض الفائض فإنه غالبا ما يصعب « نقل » أو « تصدير » المياه . وأوضح البحث أنه مما لفت النظر الى أهمية المياه العذبة مشكلة التصحر ، وكذلك تفاقم مشكلة تلويث المياه .

١٦ - عالج البحث كذلك العوامل المساعدة التى ستساهم فى اطراد أهمية المياه والاهتمام بها . ومن أهم هذه العوامل المساعدة عوامل شنيكولوجية وسياسية . فيحاول البحث توضيح أن « الخوف من المجهول » وخاصة بالنسبة للمستقبل يساهم فى ضرورة زيادة الاهتمام بالموارد المائية ، والتخطيط الأمثل لاستغلالها . كما أشار البحث الى أن ازدياد الاتصال واطراد المعرفة الواقعية والدعائية لكثير من المشكلات المعاصرة والمتوقعة ، مما يساعد على ازدياد التعاون الدولى ، وبخاصة فى مجال الاستغلال الأمثل للموارد المائية والاهتمام بها .

١٧ - يتضمن البحث إشارة الى بعض ما يهم الوطن العربى ، وبخاصة فيما يتعلق باستغلال الأنهار الخارجية (الدخيلة) exotic, exoreic ، ومياه الجريان الطارئ ، والمياه الجوفية .

قائمة المراجع

- ١ - أبو الحجاج ، يوسف ، ١٩٦٥ ، بحوث فى العالم العربى ،
الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- ٢ - أبو العز ، محمد صفى الدين ، ١٩٨٠ . تقلبات المناخ
العالمى . اصدار خاص ، وحدة البحث والترجمة ، قسم
الجغرافيا ، جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ،
الكويت .
- ٣ - البنا ، على على ، ١٩٨٠ . (ترجمة) بيئة الصحارى
الدافئة ، (تأليف س . جودى) ، ح . س . «ولكتسون» ،
اصدار خاص ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية
الجغرافية الكويتية ، الكويت .
- ٤ - البنا ، على على ، عبد المقصود ، زين الدين ، ١٩٨٦ ،
(تعريب) ، كيف ننقذ العالم - استراتيجيات عالمية لصيانة
الموارد ، (تأليف روبرت ألين) ، اصدار خاص ، قسم
الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ،
الكويت .
- ٥ - الحسينى ، السيد السيد ، ١٩٨٧ . موارد المياه فى شبه
جزيرة سيناء . نشرة رقم ١٠٠ ، قسم الجغرافية بجامعة
الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .
- ٦ - السويفى ، ايزيس لبيب ، ١٩٨٦ . تلوث البيئة فى منطقة

الخليج العربي • المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية
الجغرافية المصرية ، القاهرة •

٧ - الصقار ، فؤاد محمد ، ١٩٨٢ • الملامح الاقتصادية للدول
النامية ، وكالة المطبوعات ، الكويت •

٨ - الطباع ، باسل ، (ترجمة) ١٩٧٥ • ما هو علم البيئة ،
(تأليف د • ف • « أوين » ، وزارة الثقافة والإرشاد
القومي ، دمشق •

٩ - بأكبر ، عبد الباقي ، أرباب ، محمد ، ١٩٨٨ • مشكلة
عدم التوازن الاقليمي في السودان • المجلة الجغرافية
العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص ٧٥ - ٩٩
القاهرة •

١٠ - توفيق ، محسن ، ١٩٨٩ • « عين تطل منها الجحيم على
أرض النعيم » ، مجلة أكتوبر (العدد ٦٨٧) ، الأحد ٢٤
ديسمبر ، القاهرة ، ص ص ١٨ - ١٩ •

١١ - جاد ، طه محمد ، ١٩٨٢ (ترجمة) ، « التغيرات المناخية
وانتاج الغذاء » ، (تأليف ه • ه • « لامب ») ، نشرة
دورية رقم ٤١ ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية
الجغرافية الكويتية ، الكويت •

١٢ - _____ ، ١٩٨١ ، الامطار في الكويت • الندوة
الأولى لمستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة

العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،
الكويت •

١٣ - _____ ، ١٩٨٠ ، المشكلات الجغرافية الطبيعية
الرئيسية أمام التوسع الزراعى الأفقى فى مصر • المجلة
الجغرافية العربية • الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة •

١٤ - _____ ، ١٩٨٠ • نظرات فى الفكر الجغرافى
الحديث • نشرة دورية رقم ١٩ ، قسم الجغرافيا بجامعة
الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت •

١٥ - _____ ، ١٩٧٧ ، بعض ضوابط مائية السطح بين
النظرة التفصيلية والنظرة العامة مع اشارات الى الجريان
الطارئ فى الصحارى العربية • مجلة البحوث والدراسات
العربية ، القاهرة •

١٦ - جامعة الكويت ، ١٩٧٨ ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى
(ملخصات بحوث ندوة) ، الكويت •

١٧ - جودة ، جودة حسنين ، ١٩٨٥ ، الجغرافية الطبيعية للزمن
الرابع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية •

١٨ - حزين ، سليمان ، ١٩٨٨ • المناطق الحضارية فى العالم
القديم قبل العهد العربى ، المجلة الجغرافية العربية ،
الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص ١ - ٥٨ ، القاهرة •

- ١٩ - خاطر ، سليمان عبد الستار ، ١٩٨٧ التصحر فى افريقيا - دراسة فى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنظام البيئى ، المجلة الجغرافية المصرية ، ص ص ٢٩ - ٦٦ .
- ٢٠ - سلامة ، حسن رمضان ، ١٩٨٥ ، اختلاف التصريف المائى للأودية الصحراوية فى الأردن . نشرة رقم ٧٥ ، قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .
- ٢١ - شاوور ، أمال اسماعيل ، ١٩٨٧ ، تلوث الهواء بمدينة حلوان كرد فعل لتدمير الانسان لبيئته ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص ٦٧ - ٨٩ .
- ٢٢ - صالح ، أحمد سالم ، ١٩٨٩ . الجريان السيلى فى الصحارى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، العدد ٥١ ، القاهرة .
- ٢٣ - عاشور ، محمد محمود ، ١٩٨٩ ، سطح قطر بين الماضى والحاضر ، دراسة فى تغير ملامح السطح ، رسائل جغرافية (العدد ١٢٦) قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت .
- ٢٤ - عثمان ، لىلى محمد ، ١٩٧٨ ، الدراسة الجيومورفولوجية لموريتانيا ، مستلة من كتاب الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

- ٢٥- عزيز ، مكى محمد ، ١٩٨٦ ، آسيا الموسمية : دراسة
جغرافية ، مطبوعات جامعة الكويت ، دار السلاسل ،
الكويت .
- ٢٦- عوض ، حسان أحمد ، ١٩٦٥ . الذبذبات المناخية في
المغرب خلال الزمن الرابع الجيولوجي ، فصلية من مجلة
البحث العلمى ، المركز الجامعى للبحث العلمى ، ص ص
١ - ٢٦ ، الرباط .
- ٢٧- غلاب ، محمد السيد ، صادق ، دولت أحمد ، ١٩٧٣
(ترجمة) ، تطور الجغرافيا الحديثة (تأليف « روجر
منشل ») ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- ٢٨- فايد ، يوسف عبد المجيد ، ١٩٨٨ . ماذا بعد الجفاف في
أفريقيا . المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية
المصرية ، ص ص ٥٩ - ٧٤ .
- ٢٩- فرح ، محمد محمد ، (مترجم بدون تاريخ) ، البحار ضد
الجوع ، تأليف « اينديل » ك . (١٩٧٠) ، مكتبة غريب ،
القاهرة .
- ٣٠- نجم ، حسن طه ، ١٩٨٢ (ترجمة) العالم الثالث - مشكلات
وقضايا (تأليف نخبة من الجغرافيين البريطانيين) ،
اصدار خاص ، قسم الجغرافيا الكويتية ، الكويت .
- ٣١- يوسف ، عبد العزيز عبد اللطيف ، ١٩٨٦ . غاز الأوزون

في الغلاف الجوى : آثاره المناخية والجغرافية • المجلة
الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ص ص
٣٩ - ٦١ ، القاهرة •

32. Allison, L., 1975. Environmental planning (George Allen & Unwin), London.
33. Baker, P. (editor), 1977. Human population problems in the biosphere : some research strategies and designs, MAB technical notes no. 3 (UNESCO).
34. Ball, J. 1938. Contributions to the geography of Egypt. Surv. of Egypt. Cairo.
35. Bunting, B.T., 1960. The geography of soil (Hutchinson), London.
36. Clark, W.M., 1986. Irrigation practices : Peasant farming settlement schemes and traditional cultures (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society. London, pp. 229-243.
37. Cochrane, N.J., 1986. World setting : Paradoxical constraints on engineering (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes) The Royal Society, London, pp. 211-16.
38. Cooke, G.W. 1986. The interaction between the supplies of water and of nutrients available to crops :

implications for practical progress and for scientific work (in : Scientific Aspects of Irrigation schemes), The Royal Society, London, pp. 331-46.

39. Cox, W.E. (editor), 1987. The role of Water in socio economic development, report 1 of IHP-2 Proj. C 1, Studies and reports in hydrology, UNESCO.
40. Critchfield, H. J., 1987. General climatology, (Prentice-Hall) New Delhi.
41. Dandekar, M.M., & Sharma, K.N. 1986. Water power engineering, (Vikas Pub. House) New Delhi.
42. Dury, G.H. & Logan, M.I. (editors), 1968. Studies in Australian geography, (Heinmann), Melbourne, Australia.
43. Ehler, V.M., & Steel, E.W., 1984. Municipal and rural sanitation, (McGraw-Hill), New Delhi.
44. Evans, L.T., 1986. Irrigation and crop improvement in temperate and tropical environments (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society London, pp. 319-30.
45. Fong, P., 1989. "Sea level rise as the principal consequence of greenhouse effect". intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.

46. Frihy, O.E., Khafagy, A.A., 1989. "Climatic changes and shoreline migration trends of the Nile Delta promontories." Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.
47. Greenland, D.J. & Murry-Rust, D.H., 1986: Irrigation demand in humid areas (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes) The Royal Society, London, pp. 275-94.
48. Grigg, D., 1978. The harsh lands. London.
49. Hills, E.S. (editor), 1966, Arid lands- a geographical appraisal (Methuen), London:
50. Hoffman, G.R. & Stoner R.T., 1986. World setting : Large estates and capital intensive enterprise (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 217-27.
51. Inman, D.L., Khafagy, A.A., Elwany, M.H. S. & Fanos, A.M., 1979. "Shoreline changes as function of sea level rise", Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.
52. Johnston A. & Sasson, A. (editors) 1986, New technologies and development : Note books on world problems, UNESCO.
53. Kantikar, N.V. & Others, 1968. Dry farming in India. (Thomson Press), New Delhi:

54. King, G.A.M., 1962. Oceanography for geographers, (Edward Arnold), London.
55. Kondratyev, K. Ya. 1988. Climate shocks : natural and antropogenic, (translated from Russian by A.P. Kostrova), John Wiley, N.Y.
56. Ley, D. & Samuels, M.S. (editors), 1978. Humanistic geography : prospects and problems, (Croom Helm), London.
57. Linsley, R.K., Kohler, M.A. & Paulhus, J.L.H. 1977, Hydrology for engineers, (McGraw-Hill) London.
58. Lowther, B. and Others (editors), 1971. New age encyclopaedia, 23 vols., McGraw-Hill Singapore.
59. Mahida, U.N., 1981, Water pollution and disposal of waste water on land, (McGraw-Hill) New Delhi.
60. Monteith, J.L., 196. How do crops manipulate water supply and demand ? (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 245-59.
61. Parker, H.W., 1978. Wastewater systems engineering, (Prentice-Hall) New Delhi.
62. Pereira, C., 1986. "Summing up and forward look" of : Scientific Aspects of Irrigation Schemes a Ro-

yal Society discussion, The Royal Society, London, pp. 369-73.

63. ———, 1973. Land use and water supply, London.
64. Perfect, T.J., 196. Irrigation as a factor influencing the management of agricultural pests (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 347-53.
65. Rangeley, W.R., 1986. Scientific advances most needed in irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 355-68.
66. Robertson, V.C., 1968. World setting : economic and social constraints (in : Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 197-209.
67. Scientific Committee on Oc. Res. & Adv. Committee on Marine Resources Research, 1984. Ocean Science for the year 2000, Intergovernmental Oceanographic commission, UNESCO publications.
68. Sharaf El-Din S.H., Ahmed K.M., Khafagy A.A., Fanos A.M. & Ibrahim A.M., 1989. "Extreme sea level values on the Egyptian Mediterranean coast for the next 50 year." Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.

69. Stanhill, G., 1986. Irrigation in arid lands (in: Scientific Aspects of Irrigation Schemes), The Royal Society, London, pp. 261-73.
70. Strahler, A.N., 1963. The earth sciences, (Harper & Row), New York.
71. Tamiya, H., 1989. Climatic fluctuation and precipitation change, Intern. sem. on climatic fluctuations and water management, Cairo, Egypt.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧

الفصل الأول

تمهيدى

١١	• • • • •	أولا : علم البيئة Ecology وعلم الجغرافية
١٥	• • • • •	ثانيا : نشاط الدراسات البيئية منذ الستينات
١٦	• • • • •	ثالثا : طبيعة ومحتوى هذا البحث
١٩	• • • • •	رابعا : بعض المصطلحات والمراجع

الفصل الثانى

اهم التغيرات

٢٤	مناقشة وتحليل وترجيحات مستقبلية
----	---------------------------------

٢٤	• • • • •	تمهيد
٢٥	• • • • •	أولا - مناقشة وتحليل لأهم الدراسات
٣٥	• • • • •	ثانيا - اضافات أخرى حول التغيرات «الفزيوايكولوجية»
٥٠	• • • • •	ثالثا - فتحنا الأوزون
٥٥	• • • • •	رابعا - أحوال التلوث Pollution

الصفحة

الموضوع

الفصل الثالث

٦٧	اطراد اهمية الموارد المائية
٦٧	تمهيد
٦٨	أولا - العوامل الرئيسية
٧٩	ثانيا - العوامل المساعدة
٨٥	ثالثا - بعض الاشارات الاضافية
٨٨	ملخص
٩٢	قائمة المراجع

9/10.02
الجغرافيا الطبيعية

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد القاهرة

٣٥٠ قرشاً